البعد الاجتماعي في فهم ظاهرة التطرّف العنيف

Avocats Sans Frontières ASF

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

البعد الاجتماعي في فهم ظاهرة التطرّف العنيف

أنجزت هذه الدراسة من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و محامون بلا حدود

تم إعداد هذه الدراسة من قبل:

ريم بن اسماعيل
درة بن عليا
ماهر حنين
محمد الإمام
منجي المقدّم

نوفمبر 2020

توطئة

تم انجاز هذه الدراسة كجزء من مشروع مشترك بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة محامون بلا حدود. وتهدف هذه الدراسة إلى معاينة وتحليل العوامل والأسباب الملائمة أو التي تدفع لتبني أفكار التطرف العنيف في السياق التونسي.

خلال السنوات التسع الماضية، انطلقت تونس لتحقيق الانتقال الديمقراطي عبر إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وإرساء دولة القانون بعد انقضاء الثورة التونسية، ثورة الحرية والكرامة. تتميز هذه الثورة غير المسبوقة في العالم العربي بمحورين من المطالب، وهما إرساء سيادة القانون والتقاسم العادل للثروة.

خلال هذه المرحلة الانتقالية التي لم تكتمل بعد، واجهت تونس العديد من التحديات الأمنية نظرا لاختلال الاستقرار السياسي والأمني في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، ووقوع العديد من الهجمات الإرهابية بتونس مما شكل خطرا على تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية وتلبية المطالب الشعبية.

في هذا الإطار أصبح جليا أنه وجب العمل على مكافحة هذا التهديد وتحييده لاستكمال الانتقال الديمقراطي، وبالتالي فهم الظاهرة التي تسفر هذا النوع من العنف والخسائر وكذلك أسبابها الجذرية التي يتردد صداها في أفكار العديد من أفراد المجتمع.

لم تكن هذه الدراسة لتتم لولا فريق الخبراء الذي كلف بإنجازها، والذي تنسقه السيدة ريم بن إسماعيل. ويتألف الفريق من السيدة درة بن علية، والسيد ماهر حنين، والسيد محمد ليمام، والسيد منجي مقدّم.

يتوجه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة محامون بلا حدود بالشكر الى كل أعضاء فريق الخبراء وجميع الذين ساعدوا في إعداد هذه الدراسة.

الفهرس

9 مقدّمة

12 السياق السياسي-القانوني وعلاقته بظاهرة «التطرّف العنيف»

21 خصوصيات الوسط موضوع الدّراسة والتحليل المقارن بين أحياء المنزه، والمروج، والكبّارية، وسيدي حسين

27 التّهميش والإقصاء: أيّ علاقة بالانخراط في التطرّف العنيف؟

54 الاستنتاجات

56 بيبليوغرافيا

57 الملاحق

مقدّمة

شهدت تونس، غداة 14 جانفي 2011، موجة عارمة من التطلّعات والانتظارات المتناقضة لم تشمل التفاوتات الجهوية فحسب، بل وضعت وجها لوجه العلمانيين، واللّيبراليين، والمحافظين، والسّلفيين وأطرافا راديكالية أخرى. ولم تترك مختلف هذه الأصوات، التي لجّمها النظام السابق، الفرصة للتونسيين ليقدّروا مطالب مختلف الفئات التقدير الصحيح. وارتفعت أصوات كثيرة للتعبير عن أشكال مختلفة من التطلّع إلى الحريّة لكنّها بدت وكأنّها لا تنصت إلى بعضها البعض.

ثمّ جاءت الاغتيالات والعمليات الإرهابية، وعقبها تسفير أعداد كبيرة من الشباب إلى مناطق النّزاع لتضع على مدار النّقاش مسألة التطرّف العنيف وأولوية مقاومته عن طريق التدابير الأمنية والحال أنّه يستدعي مقاربة شاملة الأبعاد تراعي، في نفس الوقت، الجانب الأمني، والسياسي، والجيوستراتيجي، والاجتماعي، والثقافي، والنّفسي.

إنّ تونس التي غالبا ما اعتُبرت بلدا حداثيا لا يرقى إليه الشكّ، واستثناء ضمن محيطه العربي الإسلامي، ولّدت بدورها، عوامل عميقة خاصّة بها كانت وراء انتشار العديد من مظاهر الراديكالية وانخراط أعداد من الشبّان في التطرّف العنيف.

فالمجتمع التونسي عرف، في ظلّ نظام استبدادي، حداثة إراديّة وفوقية، وعاش طيلة عشريات حكم بن علي حالة من الخوف والمهانة. كما عرفت تونس على مدى تلك العشريات ضغطا دوليا مزدوجا، تمثّل أوّلا في الجانب الاقتصادي في علاقة بتطبيق خطّة الإصلاح الهيكلي، وإرغام البلاد على الاندماج في الاقتصاد العالمي الزّاحف، وتبنّي منطق نيولبرالي ترتّب عنه تفكيك الدّور الاجتماعي للدّولة وانتهاج سياسة عمومية غير مكترثة بالمكاسب الاجتماعية كان لها نتائج كارثية على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة. في حين تمثّل الجانب الثاني في الضّغط الأمريكي، ثمّ الأوروبي، في مجال الاستراتيجية الأمنية المفروضة والمتعلّقة بمعالجة خطر التطرّف العنيف. وهذا المنطق الأمني لم يتح للتونسيين إمكانية توقّع أو استشراف بوادر المظاهر التي ستطفح على السّطح بعد رحيل بن علي.

لقد اعتمدت الدولة التونسية منذ بداية 2002 استراتيجية وطنية مستندة إلى المكوّنات الأربعة المتمثّلة في التوقّي، والحماية، والرّصد (المتابعة)، والمواجهة. وكما سنحاول توضيحه في هذا العمل، فإنّ استراتيجية من هذا القبيل قد تكون توفّقت في الاستجابة إلى الضّغوط الدّولية لما بعد 11 سبتمبر 2001 لكنّها لم تبادر بتسليط الأضواء على السياسات العمومية ولم تخضعها إلى المراجعة باعتبارها عوامل كامنة تفسّر الانخراط في التّطرّف العنيف. إنّ كونية هذه الظّاهرة يترتّب عنها تغيير الموقف على المستوى العالمي في علاقة بالحلول المطلوبة. فخطّة العمل[1] التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة تمنح الأولويّة للتّدابير الوقائيّة في مكافحة التطرّف العنيف. ونحن إذ نباشر هذا العمل، فلاقتناعنا بأنّ هذه التدابير يجب أن تكون محلّ تفكير محليا وأن تستند إلى الأسباب العميقة وراء ظهور التطرّف العنيف وانتشاره.

1 بان كي مون (2015) «خطّة العمل للوقاية من التطرّف العنيف»، تقرير الأمين العامّ : 24) A/70/674-24 ديسمبر 2015).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الانخراط في الجهاد على الطريقة السارية اليوم، إنّما يقوم على منطق يقطع تماما مع نمط الدّول-القوميّات سواء من النّاحية الاجتماعية أو السياسية. وهو ما جعل التيار الجهادي يُصنّف من طرف عديد الباحثين في العلوم الاجتماعية على أنّه «إيديولوجيا سياسية إسلامية»، ويوصف عادة باعتماد مفاهيم «الراديكالية radicalité» ومشتقّاتها [2] من «نهج راديكالي radicalisme» أو «نزوع نحو الرّاديكالية radicalisation». وهذا المفهوم الأخير يعرّفه كوسروكوفار (2014) على أنّه «السيرورة الذي تجعل الفرد أو المجموعة يتبنّيان شكلا عنيفا من العمل مرتبطا مباشرة بإيديولوجيا متطرّفة (...)». وهو مفهوم تترتّب عنه فكرة الانتقال، على نفس المسار، من قطب غير عنيف و»معتدل» إلى قطب «متطرّف» عنيف.

فعملنا هذا يندرج، في الآن ذاته، ضمن التواصل مع هذه الأدبيات المعنية بالتطرّف العنيف والقطيعة معها. وفعلا، فنحن نعتقد أنّ الشبان المنخرطين في هذا التطرّف العنيف هم في حالة انتقال أو سيرورة تطوّرية لكنّنا نطرح السؤال التّالي: أليس ثمّة بالنسبة لهؤلاء الشبّان سيرورة واستمرارية، في نفس الوقت، في مستوى الفكر الرّاديكالي والمرور إلى الفعل العنيف؟ إنّ تحليل الأدبيات الجهادية، كعمل سابق لدراسة الميدان، يبيّن أنّ التطرّف العنيف نظام فكري له خصائصه المميّزة، يشتغل وفق قواعد غير قواعد الفكر الديني المشترك (بن عليّة في طور النّشر). وهو ما يحمل على الاعتقاد بأنّ الأمر لا يتعلّق بانتقال في اتّجاه القطب الأقصى بل بتغيير إطار التفكير، بمعنى أنّ الذين ينخرطون في هذا الإطار الفكري هم، عكس ما يُعتقد، ليسوا في قطيعة تامّة مع بقية النّاس العاديين. فالفكر الجهادي لئن استطاع أن يستقطب تلك الأعداد من الأنصار فبسبب «حدوث تصادٍ» بينه وبين عدد من مآخذ جزء من المواطنين على الدّولة والمجتمع في تصوّر الفكر الجهادي وإدراكه لهما، فضلا عن الظّروف المعيشية ضمن السياق الاجتماعي والسياسي. فموضوع المؤاخذات يتعلّق بمنازعة شرعية الدّولة والمجتمع إضافة إلى المعاناة من معيش يومي يتّسم بعنف العلاقات السلطوية الاجتماعية والسياسية. وما المرور إلى استعمال العنف سوى صدى للتعبير عن العنف الساري بين مواطنين عاديين.

وسعيا منّا للتحقّق من فرضياتنا، ارتأينا القيام ببحث ميداني شمل مجموعة من الشبان، واعتمدنا في ذلك منهجية تجمع بين الاستبيان الموجّه إلى 805 شابّ وشابّة (بين 18 و30 سنة) من ساكني أربعة أحياء من تونس الكبرى (الكبّارية، سيدي حسين، المروج، المنزه) إلى جانب مجموعات نقاش ثلاث من شبّان هذه الأحياء. وكان الهدف من بؤر النّقاش هذه تعميق قراءات النتائج الكمية الأولية للبحث الميداني اعتمادا على سرديّات الشبّان حول معيشهم وحياتهم اليومية.

كان الهدف من اختيار هذه الأحياء العمل على صنفين من أحياء تونس المهيكلة منها وغير المهيكلة. وأكيد أنّ الأحياء التي وقع عليها الاختيار لا تكفي وحدها لتوفير تحليل ضاف عن ظاهرة على غاية من التّعقيد، فالأوساط الريفيّة والمناطق الحدودية بإمكانها أيضا أن توفّر إضاءة هامّة عن هذه المسألة.

2 radicalité, radicalisme, radicalisation

ويهدف، أيضا، هذا العمل المنجز من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تقديم إضاءات عن العوامل الكامنة وراء انخراط أعداد من الشبّان في التطرّف العنيف استنادا على إدراكهم للعنف وتصوّرهم وتمثّلهم له على أساس ما تعرّضوا له في حياتهم اليومية. وقد قُسّم هذا العمل إلى جزأين.

يتطرّق الجزء الأوّل التّمهيدي إلى السّياق القانوني-السياسي المتعلّق بالإرهاب إلى جانب تقديمه تحليلا اجتماعيا-اقتصاديا للأحياء الأربعة المختارة، وهي إضاءات تسمح بتوفير عناصر تحليل تساعد على فهم معيش الشباب في هذه الأحياء موضوع الدّراسة، وسبر مشاعرهم والوقوف على ما يحسّون به.

في حين اهتمّ الجزء الثّاني بتقديم نتائج الاستقصاء الميداني وتحليل البيانات المجمّعة من الزّاويتين البسيكولوجية والسوسيولوجية.

السياق السياسي-القانوني وعلاقته بظاهرة «التطرّف العنيف»

محمّد الإمام

سجّل مطلع الألفية الثانية منعرجا في مكافحة التطرّف العنيف. فالنّشاط الحثيث للولايات المتّحدة وحلفائها الأوروبيين رافقه نظام استثنائي يمسّ من الحقوق والحريّات الأساسية. أمّا في تونس، فلم ننتظر، طبعا، هذا المنعرج على المستوى العالمي للمساس بالحقوق والحريات إذ ظلّت البلاد تعيش، منذ الاستقلال إلى يوم 14 جانفي 2011، تحت نير الاستبداد. بيد أنّ العملية الانتحارية التي نفّدها عنصر من تنظيم القاعدة ضدّ كنيس الغريبة بجربة في 11 أفريل 2002 سوف تحمل السّلط التونسية، بدفع من القوى الأجنبية، إلى الانخراط في حركة واسعة لمكافحة التطرّف العنيف. ولم يكن انخراط تونس نتيجة تفكير عميق من طرف السلط العمومية أو نتيجة مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، التي كان بعضها تابعا للسلطة والبعض الآخر مستبعدا تماما، كما أنّ هذا الانخراط لم يأت كثمرة أعمال لخبراء معترف بهم. كان الأمر بمثابة الاستجابة السلبية للضّغوط الدّولية والتي سرعان ما وقع توظيفها لإضفاء الشّرعية على الانحرافات الاستبدادية للنّظام، وتصعيد العنف البوليسي تّجاه الأحياء الفقيرة والمهمّشين الذين سرعان ما اعتُبروا مصدر التطرّف العنيف. وعلى صعيد آخر، حالت المعالجة الأمنية لهذه الظّاهرة دون وقوف أصحاب القرار السياسي على القسط الهامّ لعنف الدّولة وتقديرهم له التقدير الصّحيح في دفع الشباب نحو الرّاديكالية والمرور إلى التطرّف العنيف.

لقدك أكّدت دراسة السّياق السياسي-القانوني التونسي هذا الواقع بما أنّ عنف الدّولة قد تواصل من خلال سياسات غير مجدية، مستندة إلى ترسانة قانونية موجّهة نحو المعالجة الأمنية للتّطرّف العنيف. وحتّى التحوّل السياسي الذي طرأ منذ 2011 لم يغيّر جديّا من هذا المعطى من ناحية السّلط العمومية التي ظلّت خاضعة إلى الضّغوط الدّولية التي ترجّح التوجّه الأمني في معالجة ملفّ التطرّف العنيف. هكذا لم نشهد توقّفا في الخروقات المرتكبة في مجال الحقوق والحريات الأساسية من طرف السّلط الإداريّة والقضائية. فهذه الطّريقة في إدارة مسألة التطرّف العنيف في تونس تمثّل، في حدّ ذاتها، شكلا آخر من عنف يجد تعبيره في سياسيات عمومية منافية للعقل.

1. إدارة ملفّ التطرّف العنيف تحت الضغط الدّولي

لقد انخرطت تونس في مكافحة التطرّف العنيف لكنّه انخراط تمّ بضغط من السّياق الدّولي الذي تزايد منذ اعتداءات 2001. وقد تجسّد ذلك في فيض الإنتاج المعياري، علاوة على تصنيف مجموعة العمل المالي (الغافي GAFI) لسنة 2017 ثمّ الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر تونس بلدا يشكو من نقائص استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما أدّى إلى التّسريع في نسق الإصلاحات سواء بالنسبة للترسانة المعيارية أو فيما يخصّ التعديلات المؤسّساتية من قبيل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التطرّف والإرهاب أو بعث اللّجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

أ) الضّغط الدّولي

في 27 أفريل 2016، قرّرت مجموعة العمل المالي للشّرق الأوسط وشمال إفريقيا العاملة تحت إشراف مجموعة العمل المالي إدراج تونس في آليّة المتابعة المعزّزة [3]. وفي 26 أفريل 2017، صادقت مجموعة العمل المالي للشّرق الأوسط وشمال إفريقيا (الغافيمون GAFI-MOAN) على تقرير التقييم المشترك المتعلّق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علما وأنّ أنّ تقييمات كلّ من الغافي والغافيمون تُعتمد في قرارات لجنة الاتحاد الأوروبي لتصنيف الدّول ضمن القائمة السّوداء الخاصّة بالتشريعات التي تشكو من نقائص استراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بيّن هذا التّقرير، من بين أمور أخرى، أنّ أهمّ المخاطر التي تتهدّد تونس هي الفساد، وتمويل الإرهاب، والتّهريب، والاتجار بالعملة الصّعبة. ولإنجاز تقييمها، تلجأ الغافيمون، إلى التثبّت من جميع المنظومات المؤسساتية، والقانونية، والبشرية التي يضعها البلد موضوع المراقبة لتَبيُّن مدى التزامه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورغم الجهود التي بذلتها تونس للامتثال لتوصيات كلّ من الغافيمون والغافي والاتحاد الأوروبي، لم يمنع ذلك من إدراجها، بموجب قرارات صدرت تباعا في 3 نوفمبر و13 ديسمبر 2017 ، ضمن القائمة السوداء للتشريعات التي تشكو نقائص استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[4]، كان لزاما على تونس أن تشرع في الإصلاحات المطلوبة لتفادي تصنيفها ضمن القائمة السّوداء، فوضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب صادقت عليها، على عجل، في جويلية 2016 لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب أُحدثت سنة 2015 بقرار من رئيس الحكومة الحبيب الصّيد، وضبط الأمر الحكومي عدد 2015-1777 بتاريخ 25 نوفمبر 2015 إجراءات تنظيمها وطرق سيرها التي وردت على غاية من الاقتضاب في ستّة فصول قصيرة جدّا. وهذه الطريقة في بعث المؤسّسات-الواجهة بهدف خداع الشركاء الدّوليين لا تعدو أن تكون ممارسة موروثة عن زمن بن علي، ولم يستطع رئيس الحكومة الحبيب الصّيد التخلّص منها. ونظرا لورود نقائص أخرى في علاقة بتوصيات الغافي، فقد صدر القرار في شتاء 2017 ليعاقب عدم الجديّة التي أظهرتها السّلط العمومية في إدارة ملفّ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وللخروج من هذه القائمة، تكثّفت ديناميكية الإصلاحات وتمّت المصادقة على عشرات النّصوص والقرارات مثل الأمر الحكومي عدد 2019-524 بتاريخ 17 جوان 2019 الذي ينقّح ويكمّل الأمر الحكومي عدد 2015-1777 بتاريخ 25 نوفمبر 2015، ويحسّن بذلك الصّيغة الأولى بسنّ ثلاثة أبواب تشتمل على 17 فصل.

3- GAFIMOAN, 2017, 2nd Enhanced Follow-Up Report for Tunisia Re- Ratings Request Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism, p.1.
[En ligne : http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/mer-fsrb/FUR2-Tunisia-Dec-2017.pdf].

4- COMMISSION EUROPEENNE, 2017, Règlement Délégué (UE) …/... de la Commission du 13.12.2017 portant modification du règlement délégué (UE) 2016/1675 complétant la directive (UE) 2015/849 du Parlement européen et du Conseil en ce qui concerne l'ajout de Sri Lanka, de Trinité-et-Tobago et de la Tunisie dans le tableau figurant au point I de l'annexe, C (2017) 8320 final, Bruxelles.

بيد أنّ عدم استقلالية اللّجنة، لكونها ملحقة برئاسة الحكومة، والمكانة المهيمنة لرئيسها، وغياب التمثيلية الدّائمة والإجبارية للمجتمع المدني فضلا عن تركيبتها الحكومية الحصرية، يؤدّي إلى الاعتقاد بأنّها ستحافظ على نفس التّوجّه، وستحاول ذرّ الرّماد على العيون بدعوة المجتمع المدني من حين إلى آخر لمناقشة المسألة، وتتمادى في خطابها عن ضرورة المقاربة الشّاملة لظاهرة التّطرّف العنيف.

علاوة على ذلك، فإنّ هذه المخاوف تتعزّز عندما نرى أنّ الرّؤية الاستراتيجية للّجنة تعيد حرفيا، تقريبا، نفس صياغة الاستراتيجية الوطنية بمكوّناتها الأربعة: التوقّي، الحماية، الرّصد (المتابعة)، المواجهة. فاستنساخ مصطلحات الاستراتيجية الوطنية دون توظيفها في استراتيجية خاصّة باللّجنة لا ينمّ عن كسل فكري فحسب بل يفصح، أيضا، عن شعور بالرّضا تجاه الاستراتيجية الوطنية المذكورة. ودون الخوض عميقا في هذه الأخيرة، وهو ما لا تتسع له هذه الأسطر، تجدر الإشارة إلى أنّها أقرب إلى أسلوب أدبي وردٌّ صدًى لضغط الدّوائر الدّولية وخاصّة منها الاتحاد الأوروبي والغافي من شيء آخر. وإذ نورد المعطيات التي كشف عنها البحث الميداني الحالي، فذلك من باب التذكير.

يبقى أنّ الدّلالة الأهمّ تتمثّل في غياب إعادة النّظر في السياسات العمومية باعتبارها عوامل تدفع إلى الراديكالية ثمّ إلى التطرّف العنيف، ونعني، هنا، عنف الدّولة والراديكالية المكتسبة داخل السّجون وكذلك الخلط بين الجريمة في الأوساط الحضرية والتطرّف العنيف. فهناك، في هذا المجال، جهد كان من المفروض أن تقوم به اللّجنة لإكساب صيغ الاستراتيجية الوطنية الفضفاضة معنى ملموسا. علاوة على أنّه، رغم التزام عديد الأطراف المانحة تجاه اللّجنة، لم تُسجّل أيّ مبادرة أو برنامج جدّي من شأنه معالجة الأسباب العميقة للظّاهرة باستثناء المشاركة في بعض النّدوات أو الأحداث التي تترك أثرها في خزائن الفنادق أكثر من أثرها في السياسات العمومية. بالمقابل، فإنّ غياب التّعاون مع المنظّمات غير الحكومية المناضلة من أجل سياسات بديلة في إدارة المسألة، لدليل على محدودية المقاربة الحالية المنتهجة من السلط العمومية، وهي مقاربة تُواصل في إنتاج المعهود وإدارة الضّغط الدّولي كالمعتاد، أي البقاء في منطق ردّ الفعل، ومحاولة خداع الشركاء، ومحاولة تحويل الإصلاحات لخدمة السياسات الاستبدادية المعهودة.

ويفسّر هذا الضّغط الدّولي أيضا بالكسل الفكري لدى السّلط العمومية ممّا يعيق صياغة سياسة وطنية نابعة من عملية تفكير تستمدّ معطياتها من السياق التونسي الخاصّ، وهو ما أدّى إلى تبنّي مقاربة أمنية لمسألة التطرّف العنيف تولّد عنها إنتاج معياري مستفيض مصحوب بممارسات على مشارف الشرعية.

ب) إنتاج معياري مستفيض

إنّ الإنتاج المعياري يعدّ هائلا، إذ بلغ مجموع النّصوص المتعلّقة مباشرة بمكافحة التطرّف العنيف 73 نصّا، موزّعة كالتّالي:

الصّنف	العدد
قانون أساسي	02
قانون	21
مشروع قانون	01
أمر رئاسي	01
مرسوم	01
أمر	13
قرار وزاري	12
قرار (إداري)	11
منشور	02

المصدر: ديكاف- مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، تشريع قطاع الأمن بتونس [5]

ومن بين هذه النصوص القانونية الواحدة والعشرين، يتعلّق ثلاثة أرباع منها بانخراط تونس في الاتفاقيات الدّولية المتعلّقة بمكافحة التطرّق العنيف والمصادقة عليها. وهو ما يدلّ على أهمية النصوص والصكوك الدّولية في السياسة التّونسية في هذا المجال. كما يتبيّن أنّ هذه الصكوك والاتفاقيات الدّولية تركّز، بشدّة، على المعالجة الأمنية وتدفع بتونس إلى إدراجها في نظامها الدّاخلي والعمل بمقتضاها بنفس المنحى الأمني.

يترتّب عن ذلك أنّ القوانين، المصادق عليها من طرف المشرّع التونسي تحت تأثير الديناميكية الأمنية الدّولية، دون شكّ، تحمل بصمة هذا المنحى الأمني، علاوة على أنّ النصوص التونسية متأثّرة بالطرق الاستبدادية في إدارة الشؤون العامّة. ولعلّ القانون عدد -2003 75 بتاريخ 10 ديسمبر 2003، المتعلّق المجهود الدولي الرامي إلى مكافحة كلّ مظاهر الإرهاب والتصدي لمصادر تمويله ومنع غسل الأموال المتأتية من الجريمة، يمثّل التجسيد الأمثل للإنتاج المعياري التونسي، إذ يترجم الضّغوط الدّولية التي عقبت اعتداءات نيويورك 2001، ويستجيب، في الآن ذاته، إلى رغبات بن علي في تلجيم المجتمع بأسره، ووضع جميع التجمّعات المهنية تحت سيطرته. فالفصل 22 من هذا القانون يقضي بأنّه: «يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من ألف إلى خمسة آلاف دينار كل من يمتنع، ولو كان خاضعا للسرّ المهني، عن إشعار السلط ذات النظر فورا بما أمكن له الاطّلاع عليه من أفعال وما بلغ إليه من معلومات أو إرشادات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية.».

5 DCAF, Législation du secteur de la sécurité en Tunisie https://legislation-securite.tn/fr/search?f%5B0%5D=in-dex%3A1915&f%5B1%5D=text_type%3A2210&f%5B2%5D=text_type%3A2211&search_api_fulltext=&-=field_identifier=&field_year=All&field_text_type=All&field_institution=All&field_gazette_number

صحيح أنّ القانون الأساسي عدد 9-2019، المنقّح والمتمّم للقانون الأساسي عدد -2015 26 بتاريخ 7 أوت 2015 والمتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، قد حرص على تحوير الفصل 22 ليستثني المحامين، والأطبّاء، والصّحفيين من واجب إبلاغ السّلط، ولكنّه لم يقطع، رغم ذلك، مع المقاربة الأمنية المفرطة والمنتهكة للحريات التي طبعت النّصوص السابقة. وحتّى في زمن الثورة، ظلّت مكافحة التطرّف العنيف في تواصل مع النهج الاستبدادي السّاعي إلى مغالطة الشركاء الدّوليين، واستعمال الانخراط الدّولي ذريعة لتبرير سياسة لا أثر لها في الواقع. لقد استدعى الأمر تصنيف تونس، من طرف الغافي ثم الاتحاد الأوروبي، كبلد يشكو نواقص استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل أن تبادر السلط العمومية بإطلاق ديناميكية جديدة دون أن يترتّب عنها سياسة فعلية قادرة على التخلّص من منطق غلبة الأمن الوطني على متطلبات احترام حقوق الإنسان.

2. ممارسات تنتهك الحقوق والحريات الأساسية

صادقت تونس على عدد هامّ من الاتفاقيات والصّكوك الدّولية. وهناك، في العديد منها، تأكيد على ضمان حقوق الإنسان والحريّات الأساسية التي يتعيّن سواء على المتّهمين أو المحكوم عليهم الانتفاع بها. بيد أنّ المعاملة تجاه هؤلاء الأشخاص من طرق السلط الإدارية والقضائية أبعد من أن تكون متطابقة للقواعد والضّمانات المنصوص عليها في تلك الصّكوك والاتفاقيات. فلا يكفي أنّ المعنيين مباشرة بأعمال إرهابية يتعرّضون إلى تقلّبات فقه القضاء غير العابئ بمعايير المحاكمة العادلة، بل إنّ أصنافا أخرى من الأشخاص يمكن أن تجد نفسها مورّطة دون أن تكون أفعالهم مصنّفة في خانة الأعمال الإرهابية وذلك بحكم توسيع مجال الأمن الوطني ممّا أدّى إلى خلط بين التطرّف العنيف والجريمة الخضرية، مثلا.

أ) فقه القضاء التونسي: رحلة البحث عن محاكمة عادلة

بلغ عدد القضايا في مرحلة التحقيق أمام القطب القضائي 2100 قضية إلى حدود 2016؛ 120 منها تمّ تحويلها إلى دوائر الاتّهام، كما حوّلت 140 قضية أمام الدوائر الجنائية ورفع 44 منها إلى طور الاستئناف. وبلغ عدد الموقوفين في قضايا إرهابية 1673 حُكم على 145 منهم[6]. وقد قدّمت شبكة ملاحظة العدالة التونسية تقريرا يُدين تصرّفات السّلط الإدارية والقضائية حيث أشارت إلى عديد التجاوزات في سير المحاكمات وفي الأحكام الصّادرة عن القضاء، من أهمّها:

- مدّة جلسات الاستماع حيث تبيّن أن لا أحد من المتّهمين انتفع بمدّة زمنية معقولة. وتعتبر مدّة الاستماع مؤشّرا هامّا لا سيّما في حالة المخالفات الخطيرة التي قد تصل عقوبتها إلى الحكم بالإعدام.

- الحقّ في الانتفاع بمساعدة محام: لم يتمكّن المتّهمون من الانتفاع بحضور محام في الـ48 ساعة الأولى من الإيقاف، والتمتّع بمساعدته.

6 شبكة ملاحظة العدالة التونسية، مكافحة الإرهاب والتطبيقات القضائية: «المحاكمة العادلة على المحكّ»، محامون بدون حدود-تونس، ديسمبر 2016/ ص.9

- انتهاكات خطيرة لقرينة البراءة.

- ممارسات تعذيب وسوء معاملة: 32 حالة أثارها محامو الدّفاع والمتّهمين، و37 حالة أثارها المتّهمون وحدهم.

- عدم احترام المعايير الدّولية: كان تصرّف المحكمة، والدّفاع، والحقّ العامّ، مخالفا في أغلب الأحيان لشروط برتوكول إسطنبول والمبادئ الأساسية للأمم المتّحدة فيما يخصّ الأطراف الثلاثة المذكورة.

- تمثّلت أخطر الانتهاكات وأكثرها تكرارا في المنع من السّفر والإقامة الجبرية.

- الإقامة الجبرية التّعسّفية: أكّد جميع الذين فُرضت عليهم الإقامة الجبرية أنّ الإدارة لم تسلّمهم قرارا معلّلا ولم تتخذ الإجراءات الضرورية لضمان مصدر عيشهم وعيش عائلاتهم. وإجمالا، فإنّ التّقرير يتعرّض إلى الخروقات الواضحة في الحقّ في محاكمة عادلة، ويكشف عن ممارسات منتهِكة لحقوق الإنسان والحريّات الأساسية.

وتمثّل هذه الإخلالات والانتهاكات مظهرا من مظاهر عنف الدّولة حيث تُنمّي مشاعر الإقصاء، وتساهم في تغذية التطرّف لدى الشّباب (سواء شباب الحيّ أو أفراد العائلة أو الأقارب). فهؤلاء الشبان شديدو الحساسية لهذا النّوع من التجاوزات التي تحيلهم إلى واقعهم اليومي المحفوف بالعنف البوليسي والإقصاء. وقد زادت حالة الطّوارئ السارية في تونس منذ سنوات من تصاعد عنف الدّولة، لا سيّما في الأحياء التي ينتمي إليها الأشخاص المتّهمون أو الذين ثبتت في شأنهم تهمة القيام بأعمال متطرّفة عنيفة. وقد أصبح الأمر نوعا من العقاب الجماعي الذي يطال، في بعض الحالات، الأولياء، والأصهار، والجيران، والأصدقاء. ولعلّ مثال الصيّاد البالغ من العمر 42 سنة أفضل دليل على ذلك إذ أدرج في الآلية 17 لمجرّد الاشتباه في التحاق زميله بالجهاد في سوريا [7].

ب) الأمن القومي مقابل حقوق الإنسان والحريّات الأساسية:

تبيّن التّجارب المقارنة أنّ السّلط الإدارية تستخدم حالة الطّوارئ للتغطية على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولعلّ في المثال البريطاني أفضل دلالة على ذلك. فقانون مكافحة الإرهاب والجريمة والأمن العام 2001 البريطاني (Anti-Terrorism, Crime and Security Act 2001) يتضمّن من أكثر الأحكام إثارة للجدل نظرا لمخالفتها للفصل 5 (1) من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان. فهو يبيح إيقاف الأجانب المقيمين ببريطانيا العظمى دون محاكمة في حالة الاشتباه في ارتباطهم بأوساط إرهابية، ودون إمكانية طردهم بدعوى حماية حقوق الإنسان. وللتّمكّن من إدراج هذا الإجراء، أجبرت الحكومة البريطانية عن الإعلان عن «حالة طوارئ بسبب تهديد يطال حياة الأمّة».

7 Amnesty International, 'They never tell me why' arbitrary restrictions on movement in Tunisia, 2018. Online: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3088482018ENGLISH.pdf

كما صرّح وزير الدّاخلية البريطاني بأنّ «إدماج المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون البريطاني مثّل إحدى أكبر الأخطاء التي اقترفت أثناء العهدة الأولى من حكومة بلير»[8].

بهذه الطريقة، تتحول حقوق الإنسان إلى أداة سياسية يمكن تطبيقها بشكل انتقائي. على سبيل المثال في فرنسا، صرّح أحد الوزراء أنّ مكافحة الإرهاب هي مثل «أيّ حرب أخرى، تُضيّق بالضّرورة من حَيْز الحرّيات الأساسية»[9].

ب1) دولة قوية ومنظومة استثنائية أو المنطق المقلوب لحماية الحقوق والحريات:

تمثّل السنوات 2000 منعطفا في تجاوز المعايير الدّولية لحقوق الحقوق في علاقة بمكافحة التطرّف العنيف. فاعتداءات نيويورك 2011 جعلت طوني بلير، عندما كان وزيرا أوّلا ببريطانيا، يصرّح: «لا ينبغي لأحدٍ أن يَشُكّ في أنّ قواعد اللّعبة قد تغيّرت. إنّ شروط أمننا القومي قد تغيّرت. بوسعنا أن نضعها محلّ تساؤل، ويمكننا، إذا لزم الأمر، تعديل القانون المتعلّق بحقوق الإنسان[10]» مثل هذه الحجج تستند إلى فكرة أنّ «دولة القانون ليست دولة الضّعف[11]» لأنّ الديمقراطية إذا ما تحوّلت إلى «مرادف للضّعف، فستحكم على نفسها بالفناء[12]» ، والحال أنّ ديمقراطية قويّة هي التي تستمدّ قوّتها من احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات وليس من انتهاكها. فالانتهاك يبعث برسالة عن ضعف الدّولة ويجعل الجماعات المتطرّفة أكثر عنفا وأكثر تشبّثا بمشروعهم الهدّام. والدّولة عندما تكون صارمة في مجال احترام الحقوق والحريات، تفنّد جزءا هامّا من حجج هذه الجماعات، وتقلّص من رصيد التّعاطف الذي يمكن أن يتمتّعوا به لدى مختلف الفئات الاجتماعية وليس في أوساط المهمّشين فقط. فسياسة بن علي القمعية تجاه الإسلاميين لم تزد رصيد التّعاطف معهم سوى تعزيزا، وهو ما جسّده الانتصار السّاحق لحزب النّهضة في انتخابات أكتوبر 2011.

فهناك، إذن، خشية من أن يترتّب عن الطريقة الحالية في إدارة ملفّ التطرّف العنيف تبعات عكسية غير متوقّعة. ويمكن استشفاف بعض العلامات في علاقة بمسألة عودة التونسيين الذين سافروا إلى سوريا وليبيا وبعض الذين سافروا إلى العراق. هذه الطريقة الفوضوية في إدارة الملفّ من طرف السّلط التّونسية تستفزّ مشاعر عائلات وأصدقاء الأشخاص الذين التحقوا بمناطق النّزاع. وتحتجّ هذه العائلات بأنّ الدّولة تكيل بمكيالين كلّما تعلّق الأمر بالفئات الهشّة. هكذا يقع تحويل المشكل ليتمّ التعتيم عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبها هؤلاء الشبّان الذي سافروا إلى سوريا ليتمحور النّقاش حول السياسة غير العادلة والإقصائية للدّولة.

لقد أظهر الخطاب القائل بأنّ الأمن القومي يبرّر الأنظمة الاستثنائية المنتهكة للحقوق والحريات حدوده على ضوء التّجارب المقارنَة. تقول إيفا جولي Eva Joly، وهي قاضية سابقة،

8 Blunkett D., The Independent, 12 novembre 2001.

9 برنارد دوبري، وزير سابق محافظ، جريدة الفيغارو، 12 نوفمبر 2001.

10 George Jones, «Blair to Curb Human Rights in War on Terror », Daily Telegraph, 6 Aug 2005.

11 روبرت بادنتار، سيناتور اشتراكي، جريدة لوموند، 29 أكتوبر 2011.

12 برنارد دوبري، مرجع سابق.

بأنّ قانون الباتْريورت Patriot Act في الولايات المتّحدة، باعتباره قانونا ضدّ الإرهاب، لم يمنع أيّ هجومَ إرهابي منذ 14 سنة بل سمح بالتعذيب، والاختطافات الخارجة عن القانون، وإنشاء سجون «البلاك سايتس black sites» (المواقع السوداء)[13].

ب2) توسيع النطاق العملياتي لمكافحة التطرّف العنيف:

ومع ذلك، يتواصل توسيع نطاق هذه المنظومة الاستثنائية ليشمل أشكالًا أخرى من الجريمة استنادا إلى نغمة زائفة تدّعي الحقيقة، ومعقّدة إلى أبعد الحدود. ولعلّ إحدى الخصائص الرئيسية لهذا الخلط بين الجريمة والتطرف العنيف، كما تشير إلى ذلك أنستازيا تسوكالا Anastassia Tsoukala، هي «توسيع نطاق مكافحة الإرهاب ليشمل مجال الأمن الداخلي بأكمله إذ تأكّد بوضوح أن الإرهاب مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة وتنامي انعدام الأمن عموما: «فالإرهابيون لا يشاركون فقط في أعمال الإرهاب؛ بل هم متورطون أيضا في أشكال أخرى من الجريمة من أجل تمويل أنشطتهم الإرهابية وتسهيل القيام بها. فإدارة ملفّ الإرهاب من طرف الشرطة يمرّ عبر إدارة ملفّ هذه الجرائم[14]». كما أكدت ذلك أناستاسيا تسوكالا، وعلى ضوء «التمثّل المفرط لسكان الضواحي المحرومة [في تونس الكبرى] في إحصائيات الشرطة حول أنواع معينة من الجرائم، يقدم المدافعون عن هذه الأطروحة سكان هذه المناطق على أنّهم تهديد متعدد الأشكال لأمن البلاد وبالتالي يجب التعامل معهم بنفس القانون[15]» المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ويمكن القول، اقتداء بديدييه بيجو Didier Bigo، أن النقاشات السياسية تُخرج الوقائع عن سياقها وتختزلها في تعميمات تعسّفية تخصّ علاقة الجريمة بالإرهاب. هذا التمثّل المشّوه يخلق معرفة زائفة تتحوّل إلى إيمان ذاتي أو جماعي أو إلى أيديولوجية[16]، فيقع الاكتفاء بتوليد خطاب استنادا إلى تقارير البوليس وأخصّائيّ الجريمة، وينتج عن ذلك خلط مستراب بين التطرّف العنيف والجريمة الكبرى. هكذا أصبح استخدام اللغة الأمنية أمرًا حاسمًا إذ يسمح بإقامة ترابط بين الوقائع المنفصلة، مثل الهجرة، والإرهاب، والأصولية الإسلامية، والتهريب، والمخدرات، واختزالها في مجموعة واحدة دالّة يسميها دجاف هويسمان Jef Huysmans «مجال الأمن»[17]. فهذه الفئات المهمّشة، ليست، خلافا لما يُعتقد، عاجزة على فهم الرّهانات وراء هذا الخلط، إذ بيّنت إحصائيات 2016 أنّ «من بين 150 متّهما يوجد 31 شخصا (21%) من مستوى تعليم جامعي مقابل 70 شخصا (46%) من مستوى تعليم ثانوي أي أنّ أكثر من 67% لهم مستوى دراسي أرفع من المتوسّط. في حين لم تتجاوز نسبة الأميّين 5%، وبلغت نسب المتهمين من مستوى تعليم ابتدائي 28%»[18].

13 إيفا جولي
https://www.lalibre.be/debats/ripostes/limiter-nos-libertes-pour-assurer-notre-securite 564b841e3570ca6ff8f6e183
Anastassia Tsoukala, « La légitimation des mesures d'exception dans la lutte antiterroriste en Europe », 14 Cultures & Conflits [Online], 61 | printemps 2006, p.3. Online since 17 May 2006, connection on 30 October 2019. URL : http://journals.openedition.org/conflits/2036 ; DOI : 10.4000/conflits.2036
15 نفس المرجع.
Pierre Favre. « Didier Bigo, Polices en réseaux. L'expérience européenne », Revue française de science 16 politique, vol. 47, no. 2, 1997, pp. 227-232.
Jef Huysmans., « Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité », Cultures & 17 Conflits, n°31-32 (1998) pp. 177-202
18 شبكة الملاحظة للعدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص.11

يكفي القوال، إذن، أنّ الفئة التي خرجت منها فرق المتطرّفين ليست مكوّنة من الأمّيّين. وحتّى إذا كانت مكوّنة نسبة أهمّ من الأميّين، فلن يمنع الكلّفين بالتجنيد من استغلال كلّ خلط تمارسه السّلط وتحويله إلى خطاب ضدّ الدّولة وتفسير رهانات الإقصاء، بطريقتهم الخاصّة، وعنف الدّولة تجاههم.

رغم كلّ هذا، ترفض تونس وحتى فرنسا مثلا، تغيير منظورهما وخطابهما اللذين يعتبران أنّه منذ سبتمبر 2001 «ما فتئت الأزمة تفاقم انعدام الأمن اليومي، لا سيما وأنّ الإرهاب والجريمة الكبرى متلازمين ويتغذّيان من تربة الأحياء الحزامية»[19].

إنّ خطابا من هذا القبيل لدليل على قصر نظر السّلط العمومية التي تمعن في في اختزال الأحياء الحزامية في الجريمة والإرهاب متناسين أنّه إن ثمّة، فعلا، ارتباط بين الظّاهرين، فلأنّها تركت الأمر يستفحل سواء بحكم عدم الكفاءة أو نتيجة زواج المال بالسياسية. والنتيجة أنّ هذه السّلط تحاول، عن قصد أو عن غير قصد، أن تختزل إلى أقصى حدّ علاقة الإقصاء بالإرهاب متناسية أنّ الفقر لا يقترن دائما الإرهاب. وسواء كان الأمر مجرّد سوء فهم أو امتناع عن فهم الظاهرة، فإنّ الفقر يقترن بطلب مزيد من الكرامة أكثر من اقترانه بالتطرّف العنيف.

19 Plasait B., sénateur « Républicains et indépendants », Le Monde, 1er novembre 2001.

خصوصيات الوسط موضوع الدّراسة والتحليل المقارن[20] بين أحياء المنزه، والمروج، والكبّارية، وسيدي حسين

منجي المقدّم

سعيا منّا لفهم أفضل للوسط التي نشأ فيه الشبّان الذين شملهم البحث، بادرنا بتحليل الخصوصيات الاقتصادية الأساسية للأحياء الأربعة بتونس الكبرى موضوع الدّراسة، وهي كلّ من المنزه، والمروج، والكبّاريّة، وسيدي حسين. وتشمل هذه الخاصيات الديمغرافيا، والتربية، والاقتصاد، ووسائط الإعلام والاتّصال، والسّكن. كلّ ذلك بهدف إبراز المشترك بين هذه الأحياء والمختلف بينها.

I. الخصوصيات الدّيمغرافية

1. الفئة العمرية الأكثر عددا

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
أكثر من 60 سنة (18,79%)	20-29 سنة (18,01%)	20-29 سنة (17,71%)	20-29 سنة (18,67%)

تُفسَّر شيخوخة سكّان المنزه بقِدم هذا الحيّ، خلافا لبقية الأحياء الثلاثة التي أنشأت لاحقا، وهو ما يفسّر ارتفاع نسبة الشباب بين سكانها كما يؤكّده الجدول التالي للنسب المئوية للسكّان دون 30 سنة.

النسبة المئوية للسكّان دون 30 سنة

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
(41,36%)	(51,37%)	(46,79%)	(49,47%)

2. السبب الرئيسي للهجرة

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
السكنى وظروف العيش الأفضل (38,37%)	إسناد العائلة (31,65%)	إسناد العائلة (37,17%)	إسناد العائلة (38,49%)

20 البيانات المستخدمة في هذه الوثيقة متأتية من:
- المعهد الوطني للإحصاء: التّعداد العام للسّكّان والسّكنى، 2014.
- المندوبية العامّة للتنمية الجهوية: الولايات في أرقام، 2017.

يعتبر إسناد العائلة السبب الرئيسي للهجرة في الأحياء الثلاثة (المروج، الكبّاريّة، سيدي حسين)، في حين تفسّر الهجرة في حيّ المنزه بالسّعي إلى امتلاك سكنى والحصول على شروط عيش أفضل. أيّ أن السّفر إلى الخارج في الأحياء الثلاثة الأولى تمليه الضرورة العائلية وأمر مفروض لا خيار فيه في حين أنّه يمثّل، بالنسبة لسكّان المنزه، نوعا من الخيار الإرادي.

II. الخصوصيات التربوية

1. المستوى التعليمي (%)

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
تعليم عالي	49,2	7,0	14,0	23,9
تعليم ثانوي	33,4	40,1	44,8	48,2
تعليم ابتدائي	13,0	37,3	28,9	22,3
لا شيء	4,5	15,6	12,3	5,5

إنّ بلوغ نصف السكّان تقريبا مستوى التعليم العالي لا يمكن أن يفسّر سوى بالحالة المترفّهة لهؤلاء السكّان خلافا لبقية الأحياء حيث تمثّل هذه النسبة 23,9% في المروج، ولا تتجاوز 14% في الكبّارية و7% في سيدي حسين.

والأمر نفسه بالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي الذي ينزل إلى 13% بالمنزه مقابل نسبة أعلى في بقية الأحياء حيث سُجّلت نسبة 22,3% في المروج، و 28,9% في الكبّارية، و37,3% في سيدي حسين.

ونلاحظ نفس البنية لدى الفئة التي لم تلتحق بتاتا بالمدرسة حيث سُجّلت نسبة 15,6% في سيدي حسين، و12,3% في الكبّارية، و5,5% في المروج، و4,5% في المنزه.

أمّا عن مستوى التّعليم الثانوي فيمثّل استثناء نظرا إلى أنّ مستوى العيش في الحيّ لا يمكن أن يفسّر لوحده النّسب المتقاربة بين الأحياء والمتراوحة بين 33,4% في المنزه، و48,2% بالمروج، و40,1% بسيدي حسين، و44,8% بالكبّارية.

2.النّفاذ إلى الأنترنات (بالنسبة المئوية %)

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
77,73	34,49	48,68	64,23

بالنسبة إلى النّفاذ إلى أنترنات، يستأثر كلّ من المنزه والمروج بالنسب الأعلى (77,73% و64,23% تباعا) في حين تنحدر نسبيا هذه النّسب في الأحياء الفقيرة (48,68% بالكبارية، و34,49% بسيدي حسين).

3. الالتحاق بالتعليم العالي (%)

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
75,89	34,24	49,45	61,67

لا يشذّ التّمدرس بالتعليم العالي عن القاعدة حيث سُجّلت نسب أعلى بكثير في المنزه (75,89%) ثمّ الكبّارية (49,45%) مقابل 49,45% بالكبّارية، و34,24% بسيدي حسين.

4. نسب النّجاح في البكالوريا (%)

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
73,41	44,24	38,37	46,70

إنّ النّجاح في امتحان البكالوريا مرتبط، بدوره، بمستوى التنمية الحيّ. فالمنزه يحتلّ المرتبة الأولى (73,41%)، يليه المروج (46,70%)، ثمّ سيدي حسين (44,24%)، والكبارية (38,37%). وتجدر الملاحظة هنا إلى أن ظروف العيش هي التي تحدّد، بدرجة كبيرة، ترتيب الأحياء الأربعة، كالتالي: المنزه، المروج، الكبّاريّة، وأخيرا سيدي حسين، بما يعني أنّ الأحياء الأفضل ترتيبا هي الأقلّ فقرا وتتمتّع، تبعا لذلك، بظروف تربوية-تعليمية أفضل.

III. الخصوصيات الاقتصادية

1. نسبة النشاط (%)

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
50,62	51,34	48,93	52,79

بالنسبة للسكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة، فإنّ معدّلات النّشاط متقاربة في الأحياء الأربعة. بالمقابل، نجد فوارق هامّة فيما يتعلّق بتوزيع السكّان المشتغلين حسب المستوى التّعليمي:

توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التّعليمي

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
تعليم عالي	70,60	10,56	24,36	39,21
تعليم ثانوي	19,27	42,88	46,96	44,12
تعليم ابتدائي	7,02	37,60	23,30	14,47
لا شيء	3,65	8,96	5,38	2,20

ففي المنزه، 7 مشتغلين على 10 لهم مستوى تعليم عالٍ مقابل شخص واحد على 10 من المشتغلين، في سيدي حسين، بلغ التعليم العالي. بالنسبة لأحياء سيدي حسين، والكبّارية، والمروج، فإنّ النسبة الأكبر من المشتغلين هم من مستوى التعليم الثانوي (4 على 10).

2. التوزيع حسب قطاع النّشاط (%)

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
تعليم عالي	40,16	20,45	32,88	36,44
تعليم ثانوي	11,34	17,91	17,18	16,20
تعليم ابتدائي	6,95	22,41	18,18	17,28
لا شيء	4,21	16,83	7,45	5,90

يستأثر قطاع «التربية والصحّة والخدمات الإدارية» بالنسبة الأعلى بين السكان في الأحياء الأربعة مع أفضلية خاصّة للمنزه بـ 4 أشخاص على 10يشتغلون في هذا القطاع من إجمالي السكان المشتغلين. يلي ذلك المروج بنسبة 36% من السكان المشتغلين المنتمين إلى هذا القطاع. وتفسّر هذه الوضعية بكون هذا القطاع ذو طابع عمومي يتميّز بنسب انتداب عالية.

3. معدّلات البطالة (%)

المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
6,24	16,47	18,41	12,38

يتميّز المنزه بنسبة بطالة ضعيفة في حين أنّها ترتفع في الكبّارية التي تسجّل أعلى نسبة بـ18,41% علما وأنّ المعدل الوطني في حدود 15,50%، وأنّ مستوى البطالة في الحيّ غالبا ما يمثّل مؤشّرا جديّا وذو دلالة عند توصيف الوضع الاقتصادي والاجتماعي للحيّ المعني.

4. البطالة حسب الفئات العمرية (%)

الفئة العمرية	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
20-24	13,16	27,79	23,72	22,13
25-29	35,83	27,27	30,47	35,37
30-34	22,49	15,41	18,07	19,99
35-39	11,70	6,95	8,71	7,75

يبيّن هذا الجدول أنّ السكان الأكثر تضرّرا في الأحياء الأربعة هم المنتمون إلى الفئة العمرية المنحصرة بين 25 و29 سنة. وهي الظّاهرة المتّفق على تسميتها بـ«بطالة الشّباب» أو «بطالة أصحاب الشهادات العليا». مع الإشارة إلى أنّ الفئة الأقلّ تضرّرا هي تلك المتراوحة بين 35 و39 سنة.

IV. الخصوصيات الأسرية حسب امتلاك وسائل الإعلام والاتّصال (%)

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
حاسوب	82,56	24,90	46,97	66,11
ربط بالأنترنات	81,04	18,97	42,13	61,27

تتصدّر الأُسَر في المنزه الترتيب في امتلاك وسائل الإعلام والاتّصال بنسبة امتلاك 8 أسر على 10 لحاسوب وربط بالأنترنات، تليها المروج (6 أسر على 10) ثمّ الكبارية (4 أسر على 10)، ويأتي في سيدي حسين في آخر الترتيب بأسرتين على 10.

V. خصوصيات المساكن

1. أصناف المساكن (%)

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
فيلا أو شقّة	80,16	10,41	17,92	35,41
مساكن متلاصقة	16,00	84,52	78,19	50,71

يبيّن الجدول أعلاه الاختلاف الكبير في أصناف المساكن بين حيّ وآخر. ففي حين تبلغ نسبة المساكن من صنف الفيلا والشقّة 80% في المنزه، فإنّ هذه النسبة لا تتجاوز 10% بسيدي حسين، و18% بالكبّارية. وفي هذين الحيّين تمثّل المساكن المتلاصقة الصنف الرئيسي للمساكن (84% و78%). وتحتلّ المروج وضعية وسطا بنسبة 35% بين فيلات وشقق وحوالي 50% مساكن متلاصقة.

2. نسبة ربط المساكن بشبكات الماء والكهرباء والصّرف الصحّي (%)

الحيّ	المنزه	سيدي حسين	الكبّارية	المروج
الكهرباء	99,87	98,62	99,46	98,91
الغاز الطبيعي	90,57	37,20	64,19	75,79
ماء الشركة الوطنية لتوزيع المياه	96,72	94,61	96,52	96,44
الربط بشبكة الصّرف الصحّي	98,93	87,27	98,01	97,83

تتشابه الأحياء الأربعة بنسب ربط عالية بالنسبة للربط بشبكات الكهرباء، والصّرف الصحّي، والتّزوّد من الشركة الوطنية لتوزيع المياه. أمّا بالنسبة للتزوّد بالغاز الطبيعي فالبون شاسع بين النسب ويتراوح من 90% في المنزه إلى 37% بسيدي حسين في حين يصل إلى 75% بالمروج و64% بالكبّارية.

الخاتمة

تعرّضنا في هذا التحليل المقارن إلى أربعة أحياء مختلفة من حيث المؤشّرات الاجتماعية-الاقتصادية. وقد لاحظنا وجود أوجه شبه بقدر ما وقفنا على اختلافات صارخة. وتبيّن أن حيّ المنزه هو الأفضل من حيث مستوى العيش، يليه المروج بمستوى متوسّط، في حين تصبح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية أكثر صعوبة في كلّ من الكبّارية وسيدي حسين. ولئن كان من المؤكّد أنّ درجة الفقر والتهميش بين سكان هذه الأحياء بإمكانها أن تُفسِّر نوعا من النّزوع إلى العنف فإنّه من الخطإ إقامة علاقة سببيّة مباشرة بين ظروف العيش الصعبة والانخراط في التطرّف العنيف. وتكتسي هذه الإضاءة أهمّيتها في هذه الدّراسة إذ تسمح بفهم أفضل للظروف التي نشأ فيها هؤلاء الشبّان ولتطلّعاتهم بعد تغيير النّظام.

التّهميش والإقصاء: أيّ علاقة بالانخراط في التطرّف العنيف؟

درّة بن عليّة، ريم بن إسماعيل، ماهر حنين

مقدّمة

إنّ التيّار الجهادي في صيغته الحالية يتحرّك، في خلفيته الفكرية، بمنطق القطيعة التامّة، اجتماعيا وسياسيا، مع نموذج الدّول-القوميات. ذلك ما جعله يُصنَّف كـ«إيديولوجيا سياسية إسلامية» ويوصف، عموما، بالرّجوع إلى مفاهيم «الراديكالية radicalité » أو «المنهج الراديكالي radicalisme» أو «النّزوع نحو الراديكالية radicalisation».

وهذا المفهوم الأخير يعرّفه كوسروكوفار Khosrokhavar (2014، ص.8[21]) على أنّه «السيرورة التي تجعل الفرد أو المجموعة يتبنّيان شكلا عنيفا من العمل المرتبط مباشرة بإيديولوجيا متطرّفة «. ويترتّب عن هذا المفهوم فكرة الانتقال، على نفس المسار، من قطب «معتدل» إلى قطب «متطرّف». غير أنّ تحليل الأدبيات الجهادية يبيّن أنّنا أمام منظومة فكرية لها مميزاتها الخاصّة، وتشتغل وفق قواعد غير قواعد الفكر الديني المشترك (انظر بن عليّة، قيد النّشر)[22]. يعني ذلك أن الأمر لا يتعلّق بانحياز نحو التطرّف داخل نفس المسار بل يتعلّق بتغيير إطار التّفكير.

وهو ما يعني أنّ الذين ينخرطون في هذا الإطار الفكري هم، عكس ما يُعتقد، ليسوا في قطيعة تامّة مع بقية النّاس العاديين. فالفكر الجهادي لئن استطاع أن يستقطب تلك الأعداد من الأنصار فبسبب «حدوث تصادٍ» (Snow & Benford, 1988) بينه وبين عدد من مآخذ جزء **من عامة الناس** على الدّولة والمجتمع , في تصوّر الفكر الجهادي وإدراكه لهما، فضلا عن الظّروف المعيشية ضمن السياق الاجتماعي والسياسي. فموضوع المؤاخذة، هنا، هو عدم شرعية الدّولة في رأي الجهاديين وتعرّضهم إلى العنف في حياتهم اليومية وفي علاقات القوى الاجتماعية والسياسية.

إنّ الأعمال التي حاولت الوقوف على العوامل المؤدّية إلى الانخراط في التيار السّلفي اشتغلت على مستويات التحاليل الجزئية (الميكرو) والمتوسّطة (الميزو) والكليّة (الماكرو) المتراوحة بين الجيوستراتيجي والبسيكولوجي مرورا بالسوسيولوجي والعلوم السياسية. وفي كلّ من هذه المستويات، تتفاعل وتتظافر جملة من العوامل التي تساهم في تفسير ما أطلق على تسميته بـ«التطرّف العنيف» (رونستورب Ranstorp وهيلّانغرن Hylleng-ren، 2013). وهو ما يدلّ على مدى تعقّد هذه الظّاهرة والصّعوبة التي لم يقع تخطّيها، إلى اليوم، في إيجاد مخرج يمكّن من التوقّي من الأعمال العنيفة.

---

21 Képel, G. (2008). Al-Qaïda dans le texte, nouv. éd., Puf.

22 D. Ben Alaya (à paraître). Jihadism as a form of lay thinking : a « re-anchorage » process hypothesis, In Stamos Papastamou & Pascal Moliner (Ed.), Serge Moscovici's work : Legacy and perspective, Presses Universitaires de La Méditerranée, Coll. :Psychologie, Santé, Société.

فلا درجة الفقر، ولا المستوى التعليمي أو نسبة التديّن في البلد الأصلي هي التي تمثّل عوامل حاسمة. على أنّه يبدو أنّ المعدّل العام للبطالة بين الذّكور في البلاد له ارتباط بأعداد المنتدبين، حسب تقرير البنك العالمي (2016) [23] لكن، في نفس الوقت وحسب نفس التّقرير، فإنّ هؤلاء الملتحقين بالجهاد صرّحوا، في أغلبيتهم السّاحقة، بأنّهم مارسوا مهنة قبل التحاقهم بالتنظيم. كما يتبيّن، على ضوء هذا التّقرير، أنّهم أبعد من أن يكونوا أميّين.

I. أهداف الدّراسة

بالنظر إلى صعوبة رسم ملامح نمطية [24] للجهادي العنيف، بادرنا في هذه الدّراسة بتناول المسألة من منظور مختلف يتمثّل في البحث عمّا يمكن أن يمثّل في أوساط السكان العاديين أرضية مواتية لتقبّل الفكر الجهادي، عوضا عن البحث عمّا يميّز الجهاديين عن بقية السكان.

لنبدأ بالقول بأنّ جزءا كبيرا من مؤسّسات الدّولة التونسية قد فقدت مصداقيتها ورصيد الثقة التي كانت تتمتّع به لدى السكان. هذا الأمر الواقع يرافقه، لدى الشباب، شعور ملموس بالظّلم، والمهانة، وقلّة الاعتراف (مليتي وموسى 2018)، وهو ما يجعل الخطاب الجهادي يفرض نفسه في ظلّ غياب هذه الثّقة. فمن منظور هذه الفرضية، يتحدّد الهدف الأوّل من هذه الدّراسة ألا وهو التّثبّت من العلاقة بين طموحات جزء من شباب السكان العاديين في تطبيق حوكمة إسلامية، وبين تمثّلات ومواقف متعلّقة بالحياة الاجتماعية والسياسية تحيل إلى معيش يومي يعاني من عنف السلطة. ويتمثّل الأمر، تحديدا، في إجراء مقارنة بين الأشخاص الذين هم مع تطبيق حوكمة دينية، وآخرون من الذين يعيشون ظروفا اجتماعية وسياسية، ويحملون عددا من التمثّلات والتصوّرات للدّولة، وللعلاقات الطبقية الاجتماعية، والعنف المؤسّساتي. أمّا الهدف الثاني، فيتعلّق بمقاربة الفوارق الاجتماعية وواقع الإقصاء في علاقة بانخراط الشباب في التطرّف العنيف. ويُعنى الهدف الثالث، بمفاهيم العنف لدى الشباب كمقدّمة للانخراط في التطرّف العنيف.

ففي جزء أوّل سنقدّم عرضا للواقع المعيش للشبّان وتمثّلاتهم في علاقة بالمعطى الديني وتطلّعهم إلى الحوكمة الإسلامية. ونتعرّض في الجزء الثاني إلى الإدماج والتهميش في تصوّر هؤلاء الشبّان في علاقة بمختلف أشكال الانخراط أو الالتزام. ويُعنى الجزء الثالث، والأخير، بمختلف أشكال العنف كما يتصوّرها هؤلاء الشبّان ويتعرّضون لها، إضافة إلى علاقتهم بالانخراط في التطرّف العنيف.

II. المعيش اليومي، والتصوّرات، والتمثّلات في علاقة بظروف العيش، والدّولة، والمجتمع

تبيّن الدّراسة أنّ أكثر من نصف الأشخاص المستجوبين لهم، في أغلب الحالات، تصوّرات

23 En ligne [http://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/mena-economic-monitor-fall-2016-key-messages], consulted in 26/11/2018.

24 لعلّ عنوان التقرير «nuances de terrorisme 137» يحمل في ذاته أكثر من دلالة عن المأزق الذي نتردّى فيه في صورة التركيز حصريا على المميزات الفردية للأشخاص ومساراتهم من أجل فهم الأعمال الجهادية. انظر
Hecker, M. (2018). Les djihadistes en France face à la justice. Etudes de l'IFRI, Focus stratégique, 79.

وتمثّلات سلبية عن ظروف عيشهم في تونس، وعن الدّولة والعلاقات الاجتماعية. وهذه الآراء والمواقف تتفاعل، في أغلبها، إيجابيا مع بعضها البعض، بل إنّ عددا من هذه المواقف والآراء تصبّ في نفس الموقف العامّ ونفس المبدأ الذي يضفي عليها معنى معينا ويفسّرها. وقد توصّلنا، على ضوء تحليل إحصائي، إلى تلخيص هذه المواقف في 8 عوامل. وقد مكّنت من بلورة 8 تصوّرات تتطابق مع عناوين مختلفة هي التالية: الإدماج، التهميش، العنف المتصوّر والمسلّط على الأشخاص، الدّولة المانحة، شعور الفرد بأنّه فاعل في بلاده، تمثّل العنف المجتمعي والعنف الأسري، ومدى تعاطف الطبقات الميسورة.

فعامل الإدماج يبيّن مدى الترابط بين فكرة غياب الإنصاف وفكرة أنّ الدّولة لا تكترث لأحوال الطبقات الفقيرة، وتهتمّ أكثر بالطبقات الغنيّة، ولكنّه يشمل أيضا مجموعة عوامل أخرى مرتبطة بمدى شعور الشابّ بأنّه محترم أم غير محترم في بلاده، وإن كانت الدّولة تريد له الخير أم لا.

في حين أنّ العامل الذي أطلقنا عليه تسمية «التهميش» يشمل الفوارق الاجتماعية، والشعور بالتعرّض للتّمييز، والاضطهاد، وإحساس الشاب بأنّه ضحية تجاوز السّلطة بل حتّى ضحية الحرمان من العيش في بلاده.

أمّا العامل المرتبط بالدّولة المانحة، فيجمع بين تطلّعات الشباب إلى قدرة الدّولة على تلبية الحاجيات الأساسية في التربية، والصحّة، والاقتصاد.

ويشير العامل الآخر، الذي يمكن تسميته «بشعور الفرد أن يكون فاعلا في مصيره»، إلى الفكرة التي مفادها أنّ قدرة الفرد على فعل شيء ما لفائدة بلده، وشعوره بأنّه معني ببلده، وأنّ وضع البلاد يمكنه أن يتطوّر إلى الأحسن، مرتبطة بالتصويت في الانتخابات من عدمه. وقد لاحظنا أنّ الأشخاص الذين يعتقدون أنّ وضع البلاد لن يتحسّن ولا شيء يمكن فعله في هذا المجال، يعتقدون، في نفس الوقت، أنّه لا فائدة تُرجى من الانتخابات.
وفيما يخصّ الأجوبة المتّصلة بالعنف المتصوّر والمعيش، فهي تنتظم حول عوامل ثلاثة منفصلة، وهي العنف المعيش أو المسلّط على الشخص؛ وتصوّر العنف المجتمعي؛ والأشكال المتعدّدة للعنف الأسري.

وتشمل أشكال العنف المسلّط على الشبان الشعور بأنّهم ضحايا عنف الدّولة، والعنف صلب الإدارة، وفي العمل، وبالجامعة أو المدرسة، وكذلك في الملعب، والحيّ، والشارع.
أمّا ما سمّيناه بالعنف المجتمعي، فنعني به إدراك المستجوب للدّولة وكذلك المواطنين في ممارستهم للعنف. فالجدير بالذّكر أنّ حرص الدّولة على العناية بالطبقات الثرية يُنظر إليه كنوع من العنف المجتمعي.

وأخيرا، فإنّ تصوّر أنّ «الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الميسورة يحسّون بما يعيشه الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الفقيرة» أي تعاطف الطبقات الميسورة مع الفئات الفقيرة، يبرز كعامل مستقلّ، إذ يبدو، بالنسبة للمستوجَبين، أنّه موقف منفصل تماما عن البقية ولا يخضع إلى نفس مبادئ الإدماج أو الشعور بأنّ الفرد فاعل في بلده.

العامل 1 الإدماج	أنّك تعيش في مجتمع يتّسم بالمساواة؟ أنّ القوانين في تونس تطبّق بنفس الطّريقة على الجميع؟ أنّ الدّولة التّونسية تهتمّ بالمشاكل الحقيقية للمواطنين؟ أنّ الدّولة التّونسية تهتمّ بالطّبقات الفقيرة؟ أنّك تعيش في مجتمع منصف؟ أنّ صوتك مسموع في بلادك؟ أنّ الدّولة التّونسية تريد لك الخير؟ أنّ لك اعتبار في بلادك؟ أنّك تحظى بالاحترام في بلادك؟ أنّ لك نصيبك في بلادك؟ أنّ الدّولة التونسية تهتمّ بالطبقات الفقيرة أكثر من اهتمامها بالطبقات الميسورة؟
العامل 2 التهميش	أنّك تتعرّض إلى الحرمان في بلادك؟ أنّك مهمّش في بلادك؟ أنّك تتعرّض إلى مظلمة في بلادك؟ أنّك تتعرّض إلى اللاّمساواة؟ أنّك عرضة للتّمييز في بلادك؟ أنّك مضطهد في بلادك؟ أنّك ضحيّة تجاوز للسلطة في بلادك؟
العامل 3 إدراك العنف المسلّط عليك	أنّك ضحية عنف في المدرسة أو الجامعة؟ أنّك ضحية عنف في الإدارة؟ أنّك ضحية عنف في الشّارع؟ أنّك ضحية عنف الدّولة؟ أنّك ضحية عنف في حيّك؟ أنّك ضحية عنف في بلادك؟ أنّك ضحية عنف في الملعب؟ أنّك ضحية عنف في العمل؟
العامل 4 الدّولة المانحة	أنّ الدّولة التّونسية تلبّي حاجيات التربية للتّونسي؟ أنّ الدّولة التّونسية تلبّي الحاجيات الأساسية للتونسي؟ أنّ الدّولة التّونسية تلبّي حاجيات الصّحة للتونسي؟ أنّ الدّولة التّونسية تلبّي الحاجيات الاقتصادية للتونسي؟
العامل 5 الشعور بأنّك فاعل في بلادك	أنّك تستطيع فعل شيء ما لتحسين أوضاع بلادك؟ أنّ وضع البلاد قابل للتحسّن في المستقبل؟ أنّك مَعنيٌّ ببلادك؟ أنّ التصويت في الانتخابات يصلح لشيء ما؟

العامل 6 إدراك العنف المجتمعي	أنّ الدّولة التونسية مهتمّة بالطبقات الثرية؟ أنّ التونسيين عنيفون فيما بينهم؟ أنّ الدّولة التّونسية تمارس العنف؟
العامل 7 العنف داخل الأسرة	أنّك ضحيّة العنف المسلّط عليك من طرف أسرتك؟
العامل 8 تعاطف الطبقات الميسورة	أنّ الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الميسورة يحسّون بما يعيشه الأشخاص المنتمين للطبقات الفقيرة؟

1. المعيش الشخصي في علاقة بالسياق الاجتماعي والسياسي

يتّصف المعيش الشخصي بالشعور بالاستنقاص في الاعتراف بالفرد، وبشعور الظّلم، واللّامساواة، والعنف المتصوّر والمسلّط. وهي مظاهر تأخذ تعبيرات مختلفة:

73,9% يعتبرون أنّ صوتهم غير مسموع في بلادهم.
55,2% أنّهم لا يحظون بالاحترام.
55,2% أنّه ليس لهم اعتبار.
60,5% أنّهم مهمّشون.
%51,6 أنّهم مضطهدون.
54,2% أنّهم عرضة للتمييز.
62% أنّهم عرضة للحرمان
70,49% أنّهم لا يتمتّعون بنصيبهم
60,15% أنّهم يتعرّضون إلى مظلمة
56,76% أنّهم يتعرّضون إلى عدم المساواة
56,5% أنّهم ضحايا العنف

- **الإحساس بالعلاقة الخاصّة بالدّولة**

57,38% من المستجوبين يعتبرون أنّهم، شخصيا، ضحايا عنف مورس عليهم من طرف الدّولة.

- **الإحساس بعلاقته الخاصّة بالمجتمع**

76,23% من المستجوبين يعتبرون أنّهم، شخصيا، ضحايا عنف مورس عليهم من طرف غيرهم من التونسيين.

- **تَـمَثُّل المجتمع**

71,3%	يعتبرون أنّ المجتمع التونسي غير قائم على أسس صحيحة.
83,1%	يعتبرون أنّه مجتمع لا مساواة.
83,6%	يعتبرون أنّه مجتمع غير منصف.
76,4%	يعتبرون أنّ الطبقات الميسورة لا تكترث للطبقات المحرومة.

- **تَـمَثُّل الدّولة**

* دولة يُنظر إليها على أنّها عاجزة

69,7%	يعتقدون أنّ الدّولة لا تلبّي الحاجيات الأساسية.
41,9%	أنّها لا تلبّي الحاجيات الصحيّة.
65,7%	أنّها لا تلبّي الحاجيات التّربوية
79,2%	أنّها لا تلبّي الحاجيات الاقتصادية.
76,2%	أنّها لا تكترث للمشاكل الحقيقية للنّاس.

* دولة يُنظر إليها على أنّها لا تضمر الخير

70,2%	يعتقدون أنّ الدّولة لا تضمر الخير.
70,1%	يعتقدون أنّ الدّولة تمارس العنف.

* دولة يُنظر إليها على أنّها غير عادلة وغير منصفة

80,4% يعتقدون أنّ الدّولة لا تساعد الفقراء، و81,6% يعتقدون أنّها تفضّل الأغنياء.

* دولة يُنظر إليها على أنّها تمارس اللامساواة

82,4% يعتقدون أنّ القوانين لا تطبّق بنفس الطريقة على الجميع.
وعموما، فإنّ أكثر من نصف المستجوبين ينظرون إلى الدّولة والمجتمع كبيئة معادية. فحسب مختلف التصوّرات، لا تؤدّي الدّولة دورها بل هي في حدّ ذاتها عامل عنف اجتماعي (عدم المساواة، انعدام العدالة...) ، ورمزي (عدم الاحترام، التهميش...)، ومادّي (عنف فعلي تعرّضوا له).

وقد سمحت المجموعات البؤريّة من إبراز فكرة أنّ الدّولة لا تؤدّي وظيفتها فحسب بل تعمل في الاتجاه المعاكس لما أنشأت من أجله أي التعديل الاقتصادي والاجتماعي. أمّا عن المجتمع، فيُنظر إليه، في حدّ ذاته، كمصدر عنف وانقسامات. هكذا يبدو المجتمع والدّولة، في مستوى التمثّلات والتصوّرات، في تصادٍ من حيث العنف، واللاّمساواة، والظّلم.

إنّ ما تفصح عنه هذه النتائج هي حالة شعور عامّة بالضيق والقلق (يعيشها الشخص، على المستوى الفردي، في علاقاته بالدّولة والمجتمع). كما تبرز أيضا فكرة الشرخ الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبين أصحاب القرار والمواطنين، وبين الحاكم والمحكومين.

بالتوازي مع ذلك، يذهب 71,3% من المستجوبين إلى الاعتقاد بأنّ المجتمع التونسي غير قائم على أسس سليمة، وأنّه مهدّد من داخله. ومن بين أهمّ التهديدات المتمثّلة، نجد السياسيين، و»الإرهابيين»، و»العقلية»، والفساد. أمّا عن أسباب انعدام الأسس المتينة التي يقوم عليها المجتمع، فنجد حججا متشابهة جدّا دون اعتبار الفقر الذي يعود باستمرار في علاقة بهذا الجانب. وتجدر الإشارة إلى أنّه يندر اللّجوء إلى الحجّة أو الأطر المرجعية الدينية عند تعداد الأسباب.

على أنّه، عندما نسأل بوضوح عمّا إذا كان الشّخص مستعدّا لتقديم «جهد إضافي لفائدة أقربائه، أو بلاده، أو دينه، فإنّ الدّين يحتلّ مكانة أهمّ من البلاد وغيرها من الانتماءات المفروض الدّفاع عنها (الجهة، الحيّ، الأصدقاء...)، باستثناء الإخوة والأولياء. فالدّين يحتلّ بوضوح مرتبة بالغة الأهميّة، بل لعلّها أهمّ من العائلة المقرّبة.

2. المعيش الشخصي في علاقة بالسياق الاجتماعي والسياسي وبالحوكمة الدينية

- **تأثير العامل الديني على التفسيرات المقدّمة**

رغم أنّ المستجوبين لا يعبّرون، تلقائيا، عن تطلّع واضح إلى حوكمة دينية، فإنّه يتبيّن، كلّما سألناهم بطريقة غير مباشرة، ظهور نوع من اللّجوء، والتعلّق، والتطلّع إلى العامل الديني.

- **تمثّل المجتمع والحوكمة الدينية**

إنّ فكرة اللامساواة أمام القانون (أي أنّ القوانين لا تطبّق بنفس الطريقة على الجميع) في علاقة مع فكرة أنّ وضع البلاد مرتبط بتطبيق شرع اللّه (شرع ربّي) من عدمه.

	DL	F	P
وضع البلاد مرتبط بتطبيق شرع اللّه (شرع ربّي) من عدمه	2	3,3	0,03781

إنّ تصوّر المجتمع (المساواة، الإنصاف، العدالة، التعاطف، العنف) له علاقة أيضا بفكرة أنّ تحسين وضعه يستوجب التقيّد بالقوانين الإلهية، من جهة، والشعور بالانتماء إلى الأمّة الإسلامية، من جهة أخرى.

P	F	Effect – DF	
0,009519	2	16	الانتماء إلى الأمّة الإسلامية
0,000286	5,4	4	التقيّد بالقوانين الإلهية

بيد أنّ هذه الآراء ليست مرتبطة بإرادة صريحة في تطبيق الحوكمة الإسلامية في حدّ ذاتها، ولا بالاستعداد لتقديم تضحيات كبرى خدمة للدّين أو بتفهّم عدم التقيّد بقانون معيّن لكونه مناف للدّين.

يبدو، جليّا، أنّ هذا التطلّع إلى احترام «القوانين الإلهية» في إدارة المجتمع لا يعني تطلّعا إلى حوكمة سياسية من نوع ديني. فمن المهمّ، إذن، التمييز بين بُعدين اثنين: التطلّع إلى مجتمع يحترم القواعد الدينية، وهو تطلّع قائم لدى أولئك الذين يعتبرون المجتمع غير عادل، والتطلّع إلى نظام سياسي ديني، وتطلّع بقي دون أثر لدى هؤلاء.

وأخيرا، نشير إلى غياب أيّ تأثير على تصوّر المجتمع في علاقة الأجوبة عن الأفضل من بين أنواع الحوكمة سواء منها التي تطبّق الدّيمقراطية وحقوق الإنسان، أو التي تقوم على إرادة الشعب، أو على الصّالح العامّ. هكذا يظهر تفوّق الإطار المرجعي الديني على الإطار المدني عندما يتعلّق الأمر بتقييم النّظام الاجتماعي لكن دون أن تترتّب عن ذلك تطلّع إلى حوكمة سياسية ذات طابع ديني.

- **تمثّل الدّولة والحكومة الدينية**

لم نلاحظ تأثيرا يُذكر لاحترام الدين من عدمه أو تطبيق «القوانين الإلهية» (شرع ربّي) من عدمه تمثّل الدّولة.
وفي مستوى الهويّة، فإنّ الشعور بكون المستوجَب مسلما أو غير مسلم أو أنّه ينتمي إلى الأمّة الإسلامية أو لا ينتمي، لا علاقة له بتمثّل الدّولة. ونلحظ نفس غياب التأثير على هذا التمثّل فيما يخصّ الاستعداد لبذل جهود أو تضحيات من أجل الدّين.

بالمقابل، فإنّ التطلّع إلى العمل على احترام الدّيمقراطية وحقوق الإنسان، والتقيّد «بالقوانين الإلهية»، وتطبيق حوكمة دينية، لها تأثيرها على تمثّل الدّولة. ويبدو، من جهة أولى، أنّ الإطارين المرجعيّين (الدّيمقراطي والدّيني) ليسا في تناقض من حيث تأثيرهما على تمثّل الدّولة (فجزء من المستجوبين ينخرط في الاثنين معا)، فيما يرى آخرون أنّ الحوكمة الدينية وتطبيق «شرع ربّي» يمكن أن يقدّما حلاّ لفشل الدّولة.

ويتجسّد عدم التناقض بين السّجلّين الديني والمدني في تفكير المستجوبين في النتائج التالية:

- 43,34% من الذين يعتبرون أنّ وضع البلاد مرتبط بالمسار الدّيمقراطي، يعتقدون أنّه مرتبط أيضا بمدى تطبيق أو عدم تطبيق «القوانين الإلهية '» شرع ربّي»)
- 46,4% من الذين يعتبرون أن مسار الدّمقرطة يرون أنّه مرتبط باحترام الدين من عدمه.
- 52,8% يعتبرون أنّه مرتبط في نفس الوقت بـتطبيق حقوق الإنسان وتطبيق «شرع ربّي».
- 59,8% يعتبرون أنّ ذلك مرتبط في نفس الوقت بتطبيق حوق الإنسان واحترام الدين.
- 64,3% من الذين يعتقدون أن تحسين وضع البلاد يتطلّب تطبيق «شرع ربّي» (61,62% من المستجوبين) يعتقدون أيضا أنّه يجب تطبيق القواعد الدّيمقراطية
- 67,54% من الذين يعتقدون أن تحسين وضع البلاد يتطلّب تطبيق «شرع ربّي» (61,62% من المستجوبين) يعتقدون أيضا أنّ يجب تطبيق حقوق الإنسان (67,33% من المستجوبين).
- 66,9% من الذين يعتقدون بوجوب تطبيق الحوكمة الدينيّة (44,25% من المستجوبين)، يعتقدون أنّه يجب أيضا تطبيق حقوق الإنسان (67,33% من المستجوبين).
- 63,55% من الذين يعتقدون بوجوب تطبيق الحوكمة الدينيّة (44,25% من المستجوبين)، يعتقدون أنّه يجب أيضا تطبيق قواعد الدّيمقراطية (63,12% من المستجوبين).

P	F	Effect – DF	
0,000000	6	9	التقيّد بالقوانين الإلهية
0,000005	5	9	تطبيق الحوكمة الدينية
0,042342	2	9	تطبيق الديمقراطية
0,000161	4	9	تطبيق حقوق الإنسان

يؤكّد الشبان، صلب بؤر النّقاش، هذه النتيجة. وفعلا، فإنّ «شرع ربّي» والدّيمقراطية ليسا متضاربين. فشرع اللّه مقترن بمجموعة من القيم الأخلاقية. «كِيفْ وَاحِدْ يِصَلّي في الجامع ويُخْرُجْ ما يسِبّْشْ، يقَدّرْ العبد...» (عندما يُؤدّي الشّخص واجب الصّلاة ويخرج ولا يشتم غيره، فإنّه يُمنح قدره...»، فالبعض يعتقد أنّ جزءا من المواطنين تنقصه التربية الدينية وهو ما يفسّر أنّهم يعيشون داخل وسط يسوده الفساد، وعدم الاحترام، والعنف.وهذا الرأي توكّده النتائج المتعلّقة بتأثير الشرعية الممنوحة إلى كلّ نوع من أنواع الحوكمة على تمثّل الدّولة.

P	F	Effect – DF	
0,005158	3	9	الحوكمة الأكثر شرعية هي تلك القائمة على إرادة الشّعب
0,000028	4	9	القائمة على الإرادة الإلهية
0,864542	1	9	القائمة على المصلحة العامّة

وبقدر ما يؤثّر التطلّع إلى حوكمة ديمقراطية (قائمة على إرادة الشعب) على تمثّل الدّولة فإنّ نفس هذا التأثير في التطلّع إلى حوكمة متطابقة مع الإرادة الإلهية، في حين أنّه لا تأثير يذكر بالنسبة للنقطة الأولى المتعلّقة بالتطلّع إلى حوكمة قائمة على الصّالح العامّ. فالذي يمكن استخلاصه، هنا، هو أنّ فكرة «إرادة الشعب» و«الإرادة الإلهية» ليستا متعارضتين في مستوى التمثّلات. فـ«الشّعب» يطمح، بالنسبة للمستجوبين، إلى تطبيق الإرادة الإلهية، وهكذا تتناغم «إرادة الشّعب» مع «إرادة اللّه».

وأخيرا، فإنّ الاتجاه نحو عدم الامتثال للقانون المنافي للدين يفهم في علاقة بهذا التمثّل للدّولة.

P	F	Effect – DF	
0,030457	1	36	هذا القانون مخالف للدّين

فتمثّل الدّولة والعلاقة بالدّيني محدّدين في العلاقة بالقوانين المدنية.

- **المعيش الشخصي ضمن السياق الاجتماعي والسياسي والعلاقة بالحوكمة الدينية**

يبدو، واضحا، أنّ المعيش الشخصي ضمن السياق الاجتماعي والسياسي له علاقة واضحة بالشرعية المتصوّرة لحوكمة قائمة على الإرادة الإلهية وكذلك لحوكمة ديمقراطية قائمة على إرادة الشّعب. فنفس الملاحظة التي أوردناها سابقا تبقى صالحة فيما يخصّ إمكانية وجود نفس المعادلة، لدى المستجوبين، بين إرادة الشعب وإرادة اللّه (ما يريده الشعب هو ما يريده اللّه، والعكس صحيح أيضا). يضاف إلى ذلك، وخلافا لما لاحظناه بالنسبة لتمثّل الدّولة، عنصر الشرعية المتصوّرة القائمة على الصّالح العامّ. فظروف الحياة كما يعيشها المستجوب لها علاقة بإحساسه، وتصبح المصلحة الشخصية، هنا، مرتبطة بمصلحة المجموعة في مواجهة السلطة السياسية.

P	F	Effect – DF	
0,000001	3	22	الحوكمة الأكثر شرعية هي تلك القائمة على إرادة الشّعب
0,000001	3	22	القائمة على الإرادة الإلهية
0,045643	2	22	القائمة على المصلحة العامّة

نلاحظ أنّ نزعة عدم الامتثال لقانون معيّن، بدعوى تعارضه مع الدين، لها علاقة بالمعيش الشخصي نسبة إلى السياق السياسي والاجتماعي.

P	F	Effect – DF	
0,000181	2	88	هذا القانون مخالف للدّين

خلافا لما نلاحظ، عندما يتعلّق الأمر بتأثير احترام الدين من عدمه وتطبيق شرع اللّه على تمثّل الدّولة وفي علاقة بوضع البلاد ومستقبله، فإنّه مرتبط بالمعيش الشخصي نسبة إلى السياق الاجتماعي والسياسي. وتكون الحساسية لهذه المسألة أكبر بقدر ما تكون ظروف الحياة الشخصية محلّ رهان (أسوة بما يحدث بالنسبة لتمثّل الدّولة).

بيد أنّه هناك مسألة تستحقّ الانتباه. فعندما يتعلّق الأمر بالوضع الحالي للبلاد، يصبح الأمر متعلّقا باحترام الدين (أي أنّ «التعاليم الإلهية» ليست مطبّقة فعليّا). بالمقابل، عندما يتعلّق الأمر بمستقبل البلاد يصبح تطبيق هذه التعاليم محدّدا. هذه النقطة من شأنها أن تؤكّد فكرة أنّ المعيش اليومي نسبة إلى السياق الاجتماعي والسياسي له علاقة بالرغبة في تطبيق حوكمة دينية. مع التّذكير، هنا، بأنّه كلّما تعلّق بإضفاء عوامل على وضع المجتمع، نجد تأثير فكرة تطبيق «القوانين الإلهية» من عدمه وازنا.

وأخيرا، فإنّ شعور الانتماء إلى الأمّة الإسلامية، من جهة، والاستعداد للدّفاع عن الدّين حتى لو كلّف ذلك تضحيات كبرى، يبقى على علاقة بالمعيش الشخصي ضمن سياق معيّن.

P	F	Effect – DF	
0,000136	1.7	88	الأمّة الإسلامية
0,000001	1.8	110	الدّفاع عن الدّين حتى إن لزم تقديم تضحيات كبيرة

- **أيّ نموذج نختار؟**

عندما توجّهنا بالسؤال إلى الشبّان عن النموذج المطلوب السير على منواله، لم يحظ أيّ نظام سياسي بالإجماع من بين 66 بلدا أو نظام سياسي تمّ عرضهم على المستجوبين. وحدهما تركيا (13) وألمانيا (9,97) برزتا نسبيا ضمن المجموعة. ولم تحظ «دولة عمر بن الخطّاب الإسلامية» أو ما عرفت بـ»الدولة الإسلامية الحقيقية»' سوى بـ 0,24. في حين لم تذكر الدّولة الإسلامية الحالية (داعش) أبدا كنموذج مثالي.

يتبيّن بوضوح أن التوجّه الذي لاحظناه أحيانا في طلب حوكمة مستلهمة من «شرع ربّي» لا تعني أبدا انخراطا في «الدّولة الإسلامية» الحالية. فالطّرف الفاعل، هنا، منشطر، كما يقول ماكس فيبر M. Weber[25]، ، بين معيشه اليومي المخترق من طرف توتّرات ناجمة عن عوالم اجتماعية وذهنية مختلطة تبدو متنافرة لكنّه يتوفّق في عقلنتها على طريقته الخاصّة. وهو ما يجرّنا إلى طرح مشكلة التزام الشباب على ضوء عديد العوامل المذكورة سابقا.

25 M.Weber le savant et le politique ; paris Plon 1959 PP 83-85

P	F	Effect – DF	
0,000002	2,5	40	الجنس
0,000000	2,7	320	الحيّ
0,001333	1,3	320	الجنس x الحيّ

- **النّوع والمعيش اليومي**

نلاحظ، من جهة، تأثير النّوع أو الجنس، ومن جهة أخرى تأثير الحيّ على المواقف المتعلّقة بتصوّرات المجتمع، والدّولة، والعنف المعيش وتمثّلاتها، ونلحظ من جهة أخرى، تفاعلا بين الجنس والحيّ.

فالنساء لهنّ تقييم أكثر صرامة من الرّجال فيما يتعلّق بظروف الحياة، والدّولة، والعنف المعيش، بصرف النّظر عن فكرة أنّ الدّولة لا تهتمّ بالمشاكل الحقيقية للنّاس وقضية العنف المسلّط على الشباب في الملاعب (في علاقة مع معدلات التوافد على هذه الأخيرة).

III. انعدام المساواة والتهميش: ما هي العلاقة بانخراط الشباب في التطرّف العنيف؟

أُنجز الاستبيان الميداني ضمن سياق متميّز بتحوّلات اجتماعية وسياسية طالت عديد القطاعات حيث لم تعد علاقات الفاعلين بالتعبير، والفضاء، والدّولة هي نفسها (دوبري، 1986)[26]، وهو ما مكّننا من الوقوف على تمثّلات شباب الأحياء الأربعة لانعدام المساواة، والإقصاء، وتداعياتها على ديناميكيات انخراط الشبان أو عدم انخراطهم كفاعلين اجتماعيين وسياسيين.

فبالنسبة لهؤلاء الشبان، لا تحيل عدم المساواة إلى البُعد الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل يُنظر إليها كمظلمة سياسية، ورمزية، ومعنوية، حيث يعتقد 74,6% منهم بأنّ صوتهم غير مسموع، في حين يرى 55,3% أنّهم لا يحظون بالاحترام. وعلاوة عن العنف الاقتصادي والتّمييز الاجتماعي المقترنين بالاحتقار الطبقي أو الفئوي الاجتماعي، أثار الشبان مسألة الجرح المعنوي الذي يمثّل واقعا أكثر وجعا، ويصبح الشعور بالخزي والمهانة مصدر استياء يمهّد لمشاعر الغضب والتعبير عنها عن طريق العنف. ولئن تُفسّر الفوارق الطبقية والجهوية، في أغلب الأحيان، بنظرية العدالة التوزيعية، فإنّ الجروح المعنوية تستدعي نظرية الاقتصاديات الأخلاقية [27] (طومبسن Thompson، 1963، وفاسين [28] Fassin، 2009).فحسب هذا الأخير، إذا ما قبلنا بفكرة أنّ توفّر شرط الظروف الاقتصادية ضروري لبروز الاحتجاج، فهو غير كاف

26 تعتمد هذه المقاربة على فهم التعبئة المتعدّدة القطاعات أي التعرّف على المرونة «الهيكلية» للمنظومات الاجتماعية المعقّدة والسيولة السياسية في ديناميكيات الأزمة المرتبطة بما يسميه دوبري التعبئات القطاعية المتعدّدة.

27 D Fassin. Les économies morales revisités. Annales HSS, novembre-décembre 2009, n°6, p. 1237-1266.

28 D Fassin les économies morales revisités Annales HSS, novembre-décembre 2009, n°6, p. 1237-1266.

كاف لأنّ الانتفاضة ليست، فقط، ردّ فعل على وازع الجوع بل يمكن أن تنشأ عن أبعاد وتطلعات أخرى، وبالتالي، يمكن أن نفهم، انطلاقا من هذه الزاوية، الأبعاد والمعاني التي يأخذها مفهوم الكرامة لدى الشباب: «أن تعتزّ بكرامتك يعني ألّا تقبل بأيّ نوع من أنواع الاحتقار و/أو الإهانة».

أمّا التعبير الآخر عن غياب العدل فيتجلّى في سلّم أكثر تسيّسا، إذ يعتقد 82,4% من المستجوبين اعتقادا راسخا في عدم المساواة أمام القانون حيث تسود الزّبونية، والمحاباة، وسلطة الأقوى وتقديم «المعارف»، و»الناس الواصلة» على البقية، كما يقول الشبّان. ويعتقد 82,6% من الشبان المستجوبين أنّهم يعيشون في مجتمع غير منصف، لا تطبّق فيه القوانين على الجميع على نحو عادل. فبعد انقضاء تسعة أعوام على الثورة، يرون أنّ الدّولة ما زالت غير عادلة مع المواطنين، وأنّها، في نظرهم، ليست دولة جميع الفاعلين، وأنّ الديمقراطية الناشئة ليست سوى ديمقراطية واجهة، وديمقراطية دون ديموس أي دون شعب.

وإذا ما تحدّثنا عن «الانتقال»، فهو في طريق مسدود في نظر هؤلاء الشبّان لأنّ «الدّولة الجديدة» المفروض أن تنبثق من روح الثّورة أصبحت محلّ تساؤل أمام عدم فاعليتها في ردم الهوّة. يكفي الإشارة إلى صعوبات إدماج الشباب كمثال على الفشل في مجال العيش المشترك فضلا عن تعبيرات أخرى يصعب حصرها عن التفكّك الاجتماعي، بما يجعل الجسم الاجتماعي غير ممثّل من طرف الدّولة سوى جزئيّا. فهذه الدّراسة الميدانية تبيّن إلى أيّ مدى نحن أمام دولة واحدة على المستوى القانوني بقدر ما نحن أمام مُجتمعَيْن يديران الظهر إلى بعضهما البعض.

وبأكثر وضوح، فإنّ هذا الشعور بالظّلم يزداد تأكيدا طالما أنّه لا يطال الفرد فحسب بل يتعدّاه إلى المجموعة بأكملها، «الحومة الكلّ». إنّه بمثابة الجرح الذي يمسّ الكبرياء ويُولّد وجعا متقاسما مردّه الإقصاء وعدم الاندماج في المجتمع، وهو يحيل هؤلاء الشبّان إلى صورة سلبية عن أنفسهم، ويشجّع على اللّجوء إلى روابط تضامن آلية[29] ، ويضخّم من انعدام الثقة في الدّولة والعزوف عنها وعن المجتمع بأكمله باعتبارهما فضاءين عاجزين عن الإدماج. وهذا الشعور له تبعاته على العلاقة بالفضاء وبديناميكيات التآلف الاجتماعي لدى الشباب.

ويتجلّى الشعور بالإقصاء وعدم الاعتراف وإدراكهما الحسّي في بُعدين اثنين:

أوّلا، بُعْدٌ ديمغرافي (صراع الأجيال) حيث يشكّل الشبّان مجموعة اجتماعية متضامنة، ومتجانسة في مواجهة الآخرين، أي الأكبر سنّا والماسكين بالسّلطة. فمختلف أطياف الشباب تعرّف نفسها على أساس هويّة معارضة «للشيوخ أو كبار السنّ»، وترى نفسها الجهة الفاعلة الوحيدة الممكنة والقادرة على التّغيير لا سيّما وأنّها تعتبر نفسها المجموعة الاجتماعية الأكثر نشاطا وإسهاما في الثورة.

29 يجرّنا هذا إلى التعريف الدّوركهايمي (نسبة إلى دوركهايم) المتوافق مع الرّوابط الخفية التي تجمع بين الأفراد والتي تجعل المجتمع «قائما»: التضامن هو «إسمنت» المجتمع. ويمكن لهذا التضامن أن يأخذ مظهرين في سوسيولوجية دوركهايم : مظهر قائم على تشابه سلوكات الأفراد والقيم داخل المجتمع (أي التضمن الآلي) وآخر قائم على تكامل الأنشطة ووظائف الأفراد (أي التضامن العضوي).

ثانيا: بعدٌ طبقي، وتحديدا بعدٌ مرتبط بتراتبية هرمية اجتماعية تخلّت عن الفقير و»الزوّالي»، والمعدَم. ولئن يحمّل أغلب هؤلاء الشبّان مسؤولية وضعهم إلى السياسات العمومية للدّولة، فمن الأهمية بمكان التأكيد على الآثار المأساوية لهذه الهشاشة والخصاصة المرتبطة بالفقر[30]. وفعلا، فإنّ هذا الفقر الاقتصادي يتحوّل إلى ضيق نفسي وفراغ وجودي. فعدم امتلاك الشابّ، ضحية الخصاصة، إلى شيء ما، كمتاع اجتماعي فعلي أو رمزي، يحوّله إلى «فرد افتراضي» حسب عبارة روبرت كاستال (R. Castel 1944). وهذه الهشاشة يرى فيها جورغ سيمال (G. Simmel 1918) ظاهرة اجتماعية محلية يصبح فيها الفقير ذلك الّذي يجد نفسه عاجزا عن تلبية الحاجيات التي حدّدتها المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها [31].

وقد ساعدنا هذا البحث الميداني على فهم مواقف الشبّان، وطريقة تفكيرهم، وتصرّفهم، وشعورهم بالظّلم. كما ساهم في فهم أفضل لأشكال التزام الشباب الجديدة و/أو عدم التزامه.

• الشعور بالانتماء والهويّة

الشعور بالانتماء					
	أنتمي بقوّة	أنتمي نسبيا	لا أنتمي	لا أنتمي بتاتا	لا أعرف
العائلة	**84,5%**	9,6%	3,4%	1,4%	1,0%
الأمّة الإسلامية	**67,5%**	16,4%	4,3%	5,6%	5,8%
مجموعة الأصدقاء	64,3%	23,0%	5,2%	4,1%	2,6%
الحيّ	53,9%	31,6%	6,6%	5,1%	2,5%
العائلة الموسّعة	48,0%	37,5%	8,4%	3,2%	2,5%
الجهة	46,7%	36,6%	8,4%	5,0%	3,2%
البلد	45,0%	28,3%	10,6%	12,0%	3,1%
الأمّة العربية	39,4%	27,5%	9,6%	14,8%	8,2%
الطبقة الاجتماعية	37,5%	31,1%	10,1%	8,7%	12,4%
المدرسة	31,4%	34,3%	13,2%	11,8%	9,1%
المدينة أو القرية	30,3%	47,3%	13,0%	6,1%	2,7%
المجموعة المهنية	24,1%	25,1%	11,4%	8,2%	31,1%

30 يمسّ الفقر المتعدّد الأبعاد، وفق أرقام المعهد الوطني للإحصاء 2014، 28,87% من مواطنينا (منهم 16,88% في المناطق الحضرية، و54,34% في المناطق الريفية).

31 انظر العربي الدّريدي، إدراك الفقر عند الشبان، الفصل 4 من مؤلّف:
Quand les jeunes parlent de l'injustice sous la dir de Imed Melliti et Hayet Mousse l'Harmattan 2018
والعدد الخاص من
cahiers de CERS série sociologie) article de Noureddine Abdi « Implications théoriques et méthodologiques des notions de pauvreté , d'exclusion sociale et de marginalisation », 1994.

تبيّن العلاقة بالعائلة، أيضا، كيف أنّ هذه الأخيرة تبقى إطار تضامن وإنصات. فـ 84,5% من الشبّان يولون مكانة هامّة للعائلة ويعتقدون أنّها هامّة جدّا بالنسبة لهم لكونها مصدر حماية لهم، وفي نفس الوقت ضحيّة انعدام العدالة مثلهم.

ولا تقلّ العلاقة بالحيّ أهمية إذ نجد 53,9% متعلّقين بالمكان الذي يعيشون فيه وبالألفة الاجتماعية. ويبيّن هذا التعلّق بمجموعة القرب والذي ينشأ بحكم المعيش اليومي، والجوار، والتّقاسم، إضافة إلى الوصم الجماعي المسلّط من الخارج، أو ما وصفه راتزل 1908) Ratzel) بالرابطة الروحية التي تنشأ بحكم العادة المتوارَثة عن المعاشرة. ويولّد هذا الانتماء، النّابض حيوية وحياة، للحيّ تناقضا بين القريب المحلّي (مكان العيش) والاجتماعي الشامل (مصدر الإقصاء). وقد عبّر عن ذلك شباب الكبّارية من خلال غرافيتي عملاق يحمل كلمة «كبّاريّون». وهو ما يعبّر عن كيفية تحوّل الحيّ إلى هوية في حدّ ذاتها، ويبيّن إلى أيّ مدى يكون فيه الشّرخ الترابي غير مقتصر على الجهات فحسب، أي الشريط الساحلي/المناطق الدّاخلية، كما يذهب إلى ذلك عديد الكتّاب، بل بين داخل المناطق الحضرية، أيضا، حيث تتعايش علامات الثراء وتعبيراته مع علامات الفقر. فالفضاء العامّ تخترقه مواجهة علنية، أحيانا، وخفية، أحيانا أخرى، بين سكان داخل الأسوار (المدينة) وسكان خارج الأسوار (الأحزمة).

تحت هذا التأثير، أصبحت الأحياء الحزامية شبه مناطق مغلقة (غيتو)، وتحوّلت إلى فضاءات تلعب فيها العاطفة دورا هامّا، ويتنامى فيها الشغف بالحيّ الذي يجمع بين شبّان لفظهم النّموذج الاجتماعي المسمّى «حداثي» لكنّه غير العادل وغير المتسامح مع الفقر بالخصوص. هكذا يتحوّل الحيّ، في المجتمع الشامل الذي يتبلور فيه الظّلم والإقصاء، إلى فضاء موات للمقاومة الجماعية.

أمّا العامل الآخر الملفت للانتباه، والمنبثق عن الدراسة الميدانية، فهو أهمية عزوف الشباب عن المجتمع والدّولة الوطنية. فقد أصبح الشبان يُوَلّون وجوههم نحو نموذج مثالي آخر يتمثّل في الأمّة (الإسلامية بنسبة 67,5% أو العربية 39,4%). وفي هذا الاتجاه، فإنّ ثنائية الجماعة-المجتمع التي أصبحت متنافرة في المخيال الجماعي للشبان يمكن أن تنزاح باتجاه متلازمة الجماعة-الأمّة وتُسقط من ذهنها فكرة المجتمع الشّامل كمجال مفترض للتضامن العضوي والإدماج.، ويتحوّل هذا المجتمع، من منظور شبكة القراءة الإيديولوجية-الرّمزية الإسلامية، إلى مجتمع كافر، وجاهل يجب الانسحاب منه أو محاربته.

هكذا يمكن للمواجهة أن تلبس ثوبا أيديولوجيا آخر وأن تجعل في تعارض الشبّان المتعلّقين بعائلاتهم القريبة أو عائلاتهم الموسّعة (روابط الدّم والدّيْن الأخلاقي)، والأجوار والأصدقاء (روابط الوفاء والتضامن «العِشْرَة») والمتعلّقين ضمنيا أيضا بنموذج مثالي هووي. علاوة على أنّ الدّولة غير العادلة تبدو أقرب إلى تلك النخبة المتغرّبة والمجتمع المصدّر للاحتقار. فالديمقراطية التمثيلية عندما تؤول إلى الفشل أو تصبح في أزمة، يتّجه السّعي إلى الحوكمة الرّشيدة نحو نموذج مثالي ديني تحوّله الإيديولوجية إلى مثال سياسي-اجتماعي. ويفسّر الشباب هذا الاختيار باعتباره نموذجا مثاليا أكثر ضمانة للقيم الأخلاقية. ولئن كان من الأكيد، كما أوردنا سابقا، أنّ سقوط النظام السياسي قد فسح المجال أمام ظهور تعبيرات أكثر حرية وتلقائية في أوساط الشباب، فإنّ هذه الفئة الاجتماعية واصلت التعبير عن غضبها والمطالبة بحقوقها. وقد انجذب، أحيانا، بعض الشباب، في جهاتهم، وفضاءات

عيشهم المشتركة أي الأحياء، إلى التحرّكات التي قامت دون استراتيجية مسبقة، ويحدث، في بعض الحالات أن يتّخذوا موقف المقاومين الجدد، فيحتلّوا الفضاء العامّ بشجاعة وبقوّة. وتبيّن نتائج الاستبيان والسرديّات المعروضة ضمن مجموعات النّقاش أنّ النّموذج المثالي المرجعي والمحفّز على التّغيير يظلّ مزدوجا وبالتّالي مفتوحا على الممكن وغير المتوقّع.

الهويّة					
	أشعر بنفسي تماما	أشعر بنفسي نسبيا	لا أشعر بنفسي	لا أشعر بنفسي بتاتا	لا أعرف
مسلم	**72,8 %**	21,4 %	2,1 %	2,1 %	1,6 %
تونسي	62,4 %	17,5 %	5,4 %	11,4 %	3,4 %
مواطن كوني	47,5 %	18,2 %	11,4 %	12,7 %	10,2 %
عربي	41,7 %	27,6 %	12,7 %	13,5 %	4,5 %
مغاربي	35,3 %	33 %	12,2 %	11,9 %	7,6 %
إفريقي	30,8 %	38,5 %	15,6 %	9,6 %	5,5 %
متوسّطي	25,5 %	30,2 %	22,3 %	13 %	8,9 %

إنّ القيم التي يحملها الدّين هي، في نفس الوقت، مقدّسة ومنجّية في عالم ينعدم فيه العدل، فـ 72,8% من المستجوبين يعرّفون أنفسهم كمسلمين (مقابل 47,5% كمواطنين من العالم، و41,7% كعرب). وهذا التداخل بين المعنيين السياسي-الثقافي للأمّة العربية والأمّة الإسلامية ببُعدها الديني، والذي يحيل إلى مدينة فاضلة، ليس سوى ردّ على إفلاس شرعية الدّولة والنظام الاجتماعي.

- **الديمقراطية، والتعلّق بحقوق الإنسان، وعدم احترام القانون**

تحسّن أوضاع المجتمع يتطلّب:	
تغيير العقليات لدى التونسيين	78,9%
تغيير سلوكات التونسيين	74,2%
تغيير الحكومة	69,7%
تطبيق حقوق الإنسان	67,3%
تطبيق مبادئ الدّيمقراطية	62,7%
التقيّد بالقوانين الإلهية	61,2%
تغيير الدّستور	59,3%
تطبيق حوكمة دينية	44,0%
تطبيق العلمانية	18,8%

نلاحظ هنا أنّ الشبّان يمارسون نقدا ذاتيا: «اِحنا فهمنا الديمقراطية والحريّة بالْغالِط... موش فاهمين الحدود» (نحن فهمنا الديمقراطية والحرية غلطا... لم نفهم الحدود)؛ ويرون أنّ التّغيير هو تغيير العقليّات: «مشكلة تونس الْعَبد، تصلَح العبْد تونس تتصلّح» (مشكلة تونس هي الإنسان، يكفي إصلاحه لتصلح تونس)؛ وأنّ المشكل يكمن أيضا في سلوكات التونسيين وخاصّة الحكومة. عندما سألناهم في هذا الموضوع ضمن مجموعة النّقاش، كانت الإجابة أنّ المشكل هو غياب الممارسات السليمة، والحوكمة الرشيدة، وفساد النخب الحاكمة. فـ 67,3% يعتقدون أنّ تحسين وأوضاع البلاد يمرّ عبر تطبيق حقوق الإنسان.

هذه المرجعية المزدوجة بين هووية وحداثية، والتي تشقّ الشباب وقد تبدو متضاربة، إنّما هي تعبير يدلّ على خطّ الفصل الحقيقي بين «التوجه المحافظ والتوجّه الحداثي». وهو خطّ فصل مختلف عن «اللائكية مقابل الدّين». ويحيلنا خطّ الفصل الأوّل إلى الإشكالية الصعبة والمتواصلة في العلاقة بين الكوني والخصوصي [32].

الحوكمة الأكثر شرعية هي:	
القائمة على رفاهة الأفراد	76%
القائمة على إرادة الشّعب	73%
القائمة على الصّالح العامّ	64%
القائمة على الإرادة الإلهية	**47%**

تأتي الإجابة عن السؤال المتعلّق بالحوكمة الأكثر شرعية مؤيّدة لهذه النتيجة، إذ تحيل إلى رفاهة المواطنين وإرادة الشعب بنسبة 73% مقابل 47% للإرادة الربانية.

ومن جهة أخرى، حاولنا معرفة ما إذا كان هناك فرق بين بين الرجال والنساء في النّظر إلى الشرعية المستلهمة من التعاليم الربانية.

32 شارل تايلور (C.Taylor 1992)، «إنّ الشخص أو المجموعة بإمكانهم أن يلحق بهم ضرر حقيقي إذا ما عكس لهم النّاس الذين حولهم صورة مهينة عنهم أو محقّرة»، التعددية الثقافية، والاختلاف، والديمقراطية. Multiculturalisme, différence et dé-mocratie

الحيّ	الجنس	حوكمة مستندة إلى الإرادة الإلهية - 0	حوكمة مستندة إلى الإرادة الإلهية - 1	إجمالي المعدّلات
الكبارية	ذكر	59	62	121
الكبارية	أنثى	39	41	80
المجموع		98	103	201
سيدي حسين	ذكر	70	77	147
سيدي حسين	أنثى	22	32	54
المجموع		92	109	201
المنزه	ذكر	35	69	104
المنزه	أنثى	43	54	97
المجموع		78	123	201
المروج	ذكر	81	25	106
المروج	أنثى	77	19	96
المجموع		158	44	202
مجموع العمود		426	379	805

يتبيّن أنّ أحياء المنزه، والكبّارية، وسيدي حسين يشتمل كلّ منها على نسبة أكبر، بشكل ملحوظ، من المستجوبين (0.0003) الذين يعتقدون في حوكمة وفق الإرادة الربانية قياسا بالمروج. ومن جهة أخرى، فإنّ نسبة الرجال الذين يفضّلون هذا الصّنف من الحوكمة أكبر من النساء، بشكل ملحوظ، باستثناء المروج التي لم يُسجّل فيها اختلاف يُذكر بين الجنسين.
ولفهم انخراط الشباب أو تفهّمهم للعصيان، توجّهنا لهم بأسئلة حول تصوّرهم للقيم التي قد تفسّر عدم احترام القانون.

	أتفهّم تماما	أتفهّم إلى حدّ ما	لا أتفهّم إلى حدّ ما	لا أفهم تماما	لا أعرف
مخالف لحقوق الإنسان	**31,7%**	17,9%	12,0%	24,3%	13,9%
مناف للدّين	28,3%	16,1%	9,7%	26,8%	18,8%
مناف للمصالح الشخصية	24,2%	6,5%	11,6%	42,7%	14,8%
لا تبدو له ذات أهمية	17,4%	7,6%	11,6%	41,6%	21,6%
منافية لمصالح الأقارب	15,0%	12,2%	19,0%	38,9%	14,4%

فالعصيان مبرّر على نحو أهمّ كردّ على عدم احترام حقوق الإنسان 31,7% أو التنافي مع الدين 28,3%.

والخلاصة أنّ هذه النتائج تحملنا أيضا على التساؤل عن مظاهر التنوّع وعدم تناغم التمثّلات والطّاقات الكامنة التي تحرّرت غداة الثّورة. فالتعبيرات المحافظة لا يعيشها الشبّان كانحراف في مجال المواطنة بل على العكس من ذلك، يعيشونها كتعبير عن هويّة حقيقية فرض عليها الاستبداد قناعا، واكتسبت اليوم بُعدا مثاليا. وتجدر الإشارة، هنا، أنّ التطلّع إلى الدّيمقراطية والحريّات يتوافق أيضا مع القطع مع الممارسات القديمة التي استنكرها الشباب منذ 2011 وندّد بها. فشبكتا القراءة المتعلقتين بالتعبير عن المحافظة والتطلّع إلى مزيد الحريات الديمقراطية ليستا متناقضتين. وإنّ اعتماد واحدة دون أخرى من شأنه أن يؤدّي إلى أخطاء ويقلّص من منظور قراءة ظاهرة الانخراط في التطرّف العنيف.

- **العلاقات بين الالتزام والتصوّرات**

إنّ الانخراط أو الالتزام –أيّ كان نوعه (نقابي، جمعياتي،...)- يترتّب عنه، عموما، تأثير على إدراك ظروف العيش، والعلاقات بالدّولة، والمجتمع، والعنف الذي يتعرّض له.وفي هذا الصّدد، حاولنا استجواب الشبّان فيما يتعلّق بالتزامهم، مع الإشارة، هنا، إلى أنّ عديد الدّراسات والاستبيانات السّابقة قد بيّنت أنّ نسبة كبيرة من الشبان تبدو غير ملتزمة بالسياسة وغير مهتمّة بها، وغالبا ما توصف بكونها مكوّنة من مواطنين سلبيين.

فحسب تقرير صادر عن الأمم المتّحدة (2014)، فإنّ 55% من السكان المتراوحة أعمارهم بين 15-29 سنة، يعاني 33,2% منهم من البطالة، وأنّ الشّغل يمثّل الهاجس الأوّل لـ55% من هؤلاء الشبّان. وعلى المستوى السياسي، فإنّ نسبة الملتزمين فعليا لا تتجاوز 3% في حين يفكّر 5% في الانخراط المؤسّساتي. وصرّح 91,2% من الشبّان الذي يعيشون في وسط ريفي و68,7% من شبان الوسط الحضري أنّهم لا يثقون في عالم السياسة.
وتؤكّد إجابات الشبان المستجوبين هذا التوجّه بالنسبة لالتزامهم سواء الجمعياتي، أو ضمن مجموعات الأنصار، أو النقابي أو غيرها من أشكال المشاركة.

فبعد تسع سنوات من الثورة، يؤكّد هؤلاء الشبان أنّ الدّولة ما زالت غير عادلة تجاه مواطنيها ولا يمكنها أن تكون، في نظرهم، دولة جميع الأطراف الفاعلة، وأنّ الديمقراطية النّاشئة ليست سوى ديمقراطية الواجهة، فهي ديمقراطية بدون ديموس أي بدون شعب.

هل سبق أن انتميت أو تنتمي حاليا إلى:	
جمعية	17%
مجموعة أنصار (فيراج)	16%
نقابة	8%
تجمع مهني	7%
حزب سياسي	6%
ودادية	3%

إنّ الأطر التقليدية للتآلف الاجتماعي والانخراط المدني مثل الجمعيات، أو حتى الجديدة من قبيل مجموعات الأنصار، ضعيفة الارتياد. كما أنّ النقابات (الطلابية والأجراء) التي هي فضاءات انتماء مهني، تشكو بدورها من ضعف الانتماء إليها عموما. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ هذه الأرقام تهمّ الشبان المستجوبين الذين لهم مستوى دراسي متفاوت (33% منهم فقط من مستوى جامعي) ويعاني 36,9% منهم من البطالة.

فالانخراط في حزب سياسي لغير الذين لم يبلغوا التعليم العالي أو غير الحاصلين على شغل (المعطلين عن العمل) ضعيف جدّا (6%). ويصف الشبان أنفسهم في حالة إبحار بين تعبئة وأخرى... «امْشيتْ مع حزبْ خذيتْ 50 دينار وكسكروت ورَوَّحتْ، وفي'' الْحمْلَة لُخْرَى مشيتْ مع لُخْرينْ، نورمال، عادي، أحنا الفلوس تَعْمينا» (رافقت أحد الأحزاب مقابل 50 دينار ولمجة ثمّ عدت أدراجي، وفي التهويمة الثانية التحقت بآخر، أمر عادي، فنحن تعمي النّقودً أبصارنا). هكذا يعبّر شبان عن عدم احترامهم لذلك النّوع من التّعبئة السياسية، إذ يعتبرون أنّ السياسيين لا يقصدونهم سوى في الفترات الانتخابية. وحتّى في هذه الفترات يصعب التّمييز بين الأحزاب المتنافسة: «الأحزاب الكلّ تحكي في نفس المواضيع، ما يحبّوش يصلّحو» (جميع الأحزاب تتحدّث في نفس المواضيع، هم لا يريدون الإصلاح). رغم ضعف نسب انخراط الشبان، بادرنا في الجزء الموالي، بالتعرّف عن تأثير هذا الانخراط على تمثّل الشباب وإدراكه أو تصوّره لظروف العيش، والعلاقات بالدّولة، والمجتمع مع التمييز بين الانخراط في نقابة عن الانخراط في جمعية.

* تأثير الانتماء إلى نقابة على تصوّر الدّولة والمجتمع

نلاحظ اختلافا هامّا بين المنخرطين في نقابة وغير المنخرطين فيما يتعلّق بتصوّر حرص الدّولة على الاهتمام بالطبقات الفقيرة نسبة إلى الطبقات الغنية، من جهة، وعنف الدّولة، والشارع، والحيّ، والإدارة، والعنف الذي تعرّض له شخصيا المستجوب، من جهة أخرى. ويلاحظ الفرق أيضا في الشعور بالحرمان لدى الفرد داخل بلاده. وأخيرا، فإنّ الانتماء إلى نقابة من عدمه يترتّب عنه فرق في مستوى في الشعور بالقدرة على فعل شيء ما لتحسين وضع البلاد.

نقابة	t-value	DF	P
أنّ الدولة التونسية حريصة على العناية بالطبقات الفقيرة أم لا.	3,12138	801	0,001865
أنّ الدّولة التونسية حريصة على الاهتمام بالطبقات الميسورة أم لا.	2,61003	802	0,009222
أنّك تتعرّض إلى الحرمان بالعيش في بلادك.	2,51774	802	0,012005
أنّه بوسعك فعل شيء ما لتحسين وضع البلاد.	2,96382	802	0,003128
أنّ الدّولة التونسية تمارس العنف؟	3,59329	800	0,000346
أنّك ضحية عنف صادر عن الدّولة التونسية؟	2,30136	801	0,021627
أنّك ضحية عنف في الشارع؟	-2,05081	801	0,040611
أنّك ضحية عنف في حيّك؟	-2,72257	799	0,006619
أنّك ضحية عنف في الإدارة	2,42503	800	0,015527

*تأثير الانتماء إلى جمعية على تصوّر الدّولة والمجتمع

إنّ الانخراط في جمعية من عدمه يترتّب عنه اختلافات هامّة فيما يتعلّق بتصوّر غياب العدل، والحرمان، والاضطهاد، والتعرّض إلى التّمييز، والعنف الممارس سواء من طرف الدّولة أو من التونسيين فيما بينهم. ومن جهة أخرى، نلاحظ نفس هذه الاختلافات بالنسبة للعنف المسلّط في الملعب، والشارع، والحيّ.

جمعية	t-value	DF	P
أنّك تتعرّض إلى مظلمة في بلادك؟	3,99181	802	0,000072
أنّك تتعرّض إلى الحرمان في بلادك؟	3,14452	802	0,001725
أنّك ضحية تمييز في بلادك؟	-2,69622	802	0,007160
أنّك مضطهد في بلادك؟	2,56703	798	0,010439
أنّك الدّولة التونسية تمارس العنف؟	3,72977	800	0,000205
أنّك التونسيين عنيفين فيما بينهم؟	2,98444	797	0,002928
أنّك ضحية عنف في الملعب؟	-3,49157	800	0,000507
أنّك ضحية عنف صادر عن الدّولة؟	2,38513	801	0,017305
أنّك ضحية عنف في الشارع؟	-2,35834	801	0,018596
أنّك ضحية عنف في حيّك؟	-2,12350	799	0,034019

يبدو أنّ الانخراط من عدمه في جمعية يلزم الفرد أكثر من انخراطه في نقابة تجاه فكرة العنف الاجتماعي المسلّط (تمييز، وغياب العدل، والاضطهاد...). ولم نلاحظ، من جهة أخرى، اختلافا يذكر بين المنخرطين وغير المنخرطين في جمعية بالنسبة لإدراكهم أو تصوّرهم لقدرتهم على فعل شيء ما لتحسين وضع البلاد، خلافا للانخراط في النّقابة الذي يبدو مقترنا أكثر بفكرة القدرة على أن يكون الشّخص فاعلا في التّغيير.

إنّ ديناميكيات التآلف الاجتماعي الجديدة لدى الشّباب خارج أطره التقليدية وخارج العائلة تبدو، في غالب الأحيان، أكثر جاذبية. فهذه الأشكال العرضية داخل الأحياء أو صلب مجموعات الفيراج تتغذّى بمشاعر جماعية، وشغف متقاسم يسمح بخلق ضمير جماعي مشترك (نحن) يتحوّل إلى هويّة جماعية جديدة تساعد على خلاص الذّاتيات التي تعاني من عدم الاعتراف بوجودها، وتشكو من نقص في احترام الذّات.

فالذي يتداوله شبّان الأحياء موضوع الدّراسة، أنّ طريقتهم في احتلال مكان ما تتمثّل في شحنه بالدّلالات، والرّموز، والطّقوس التي قد تصل أحيانا إلى توليد ''ميثولوجية جماعية متخيّلة''، فتتحوّل جدران الحيّ، والمقاهي، والساحات، مثل المدارج الجانبية للملاعب (الفيراج) الملآنة أجسادا وأغان، إلى ميدان للممارسات الثقافية وتعزيز الرّوابط الاجتماعية. بالمقابل، فإنّ عدم التسيّس الظّاهري ليس دائما في قطيعة مع أشكال أخرى من الألفة الاجتماعية التلقائية، والمفتوحة، وغير التّقليدية. فأثناء العمل مع مجموعة النقاش، سَرَد عدد من الشبّان تجارب انخراط عديدة وقعت في حيّهم وتختلف تماما عن أشكال الانخراط التقليدية.

وفي هذا الصّدد، يميّز كلّ من كوركوف P. Corcuff (2005) [33] و ج. إيون J. Ion [34] بين صنفين من الانخراط أو الالتزام:

• الالتزام النضالي، التقليدي، المنغرس في انتماءات جماعية (عائلية أو محلية و/أو مهنية) بالطريقة التي يعبّر بها عن ذلك شبّان الأحياء التي شملتها الدّراسة. هذا النّوع من الالتزام يقوم على الاندماج العمودي الطويل المدى، والذي يفضّل «نحن» الجماعية، ويشتغل على طريقة تفويض السلطة والانخراط بمعنى «الالتصاق».

• الالتزام مع أخذ مسافة معينة، ويفترض وجود أشخاص منفصلين عن انتماءاتهم، يثمّنون الموارد الشخصية، ويتجنّدون ظرفيا من أجل أهداف محدودة لمدّة محدّدة، مع تفضيل الفعل المباشر والجدوى السريعة الأثر حتّى لو كانت محدودة.

هذا النوع الثاني من الالتزام يبدو أنّه يستجيب أكثر إلى ديناميكية الشباب، وقد يساعدنا على فهم أفضل للانخراط المحتمل في التطرّف العنيف وقصر المدد التي تفصل بين الانتقال من عدم الالتزام الظاهري والمعلن إلى الالتزام القويّ. فظاهرة « الذّئب المنفرد[35] » ، والدّولة الإسلامية، كنموذج للالتزام عن بعد، توفّر للشبان الذين هم في حالة معاناة، أو جرحى، أو ثائرين، إمكانية الانتقال من وضعهم إلى القيام بأفعال لم تكن تراودهم بتاتا. ففي صلب مجموعات النقاش، تحدّث الشبّان عن هذا الالتزام بنفس الطريقة التي أوردها كوزوكوفار Khosrokhavar [36] أي كراديكالية متأسلمة أكثر منها انخراطا في إسلام راديكالي بالمعنى الذي تذهب إليه القراءات الماهوية أو على معنى التأطير الأيديولوجي والسياسي التّقليدي المعروف لدى الحركات الإسلامية النضالية.

IV. مظاهر العنف وتمثلاته: أيّ علاقات مع التطرّف العنيف؟

في أعقاب دراسة الواقع المعيش للشبان ومستويات إدراكهم وتمثّلاتهم لظروف عيشهم، وللدولة، والمجتمع؛ وعلى ضوء العمل الذي قمنا به حول الالتزام أو الانخراط، سنتناول في مرحلة ثالثة مفهوم العنف كما يدركه الشبان ويتعرّضون له. رغم أنّنا واعون بما يمثّله التّهميش الاجتماعي أو الاقتصادي، والشعور بالإدماج أو التهميش من أشكال عنف مختلفة، فالتحليل المقدّم هنا استنادا إلى المكونات الأساسية قد مكّننا من الوقوف على حقيقة أنّ أشكال العنف المتصوّرة (المدركة)، والمسلّطة، سواء منها العائلية أو المؤسساتية، تستجيب إلى أكثر من منطق مختلف.

---

33 Corcuff P. (2005), « Le pari démocratique à l'épreuve de l'individualisme contemporain », Revue du MAUSS, 2005/1 (n° 25), pp 65-78.

34 Ion J. et Peroni M. (1997), Engagement public et exposition de la personne, Ed° de L'aube, in J. Ion (dir) L'engagement au pluriel, Presses de L'université de Saint-Etienne 2001. In J Ion – Franguiadakis S., Viot P., Militer aujourd'hui, Ed° Autrement (2005).

35 لقد اعتمد أعضاء القاعدة هذا الأسلوب فيما بين 2002 و2010 بعد أن حرمتهم الحرب المعلنة على أفغانستان، إثر عملية 11 سبتمبر، من قاعدتهم الترابية. (وقد احتدم النّقاش حول هذا المفهوم في أوروبا بين آراء ترجّح هذه المقاربة التحليلية في فهم العنف الراديكالي للشبان الإسلاميين وآراء أخرى تربط الراديكالية بالوسط العائلي والمجموعات المسلمة في أوروبا التي تُعتبر معادية لقيم الغرب).

36 حوار ورد في جريدة «لوطون le temps» 25 جوان 2015

فإدراك العنف المسلّط على الشبان صلب المجتمع ليس مقترنا بالعنف المسلّط من طرف العائلة. وفعلا، فإنّه يبدو أنّ العنف العائلي خاضع إلى منطق مغاير. والتفسير المقدّم لهذا الاستنتاج من طرف الشبّان هو أنّ العنف المسلّط من العائلة يكتسي صبغة عادية، فهو مقبول رغم عدم الاستهانة به. فالشبان يضفون على هذا العنف قيمة إيجابية: «قد يضربك أخوك أو أبوك لكنّه قادر على الضّرب أيضا لحمايتك، والحال ليس كذلك خارج الخلية العائلية». فخارج هذه الخلية العائلية يسير العنف وفق نموذج آخر فيكتسي دلالة الظّلم وحتى تجريد الفرد من إنسانيته. ولا يوصف العنف في المدرسة بالضّرب الذي يمكن أن يسلّط من باب العقوبة «بهدف التربية» بل يقاس بالمظالم التي يتعرّض لها الشابّ. ويتناول محور ثالث مظهرا من مظاهر العنف ألا وهو العنف المجتمعي الذي يشمل اعتناء الدّولة بالطبقات الميسورة دون الفقيرة، فضلا عن ممارستها العنف، وأنّ التّونسيين عنيفون فيما بينهم. هذا العنف المجتمعي الذي يعيشه الشبان، نقلوه إلينا على اعتباره عنفا يرافق يوميات حياتهم وكلّما وقع إيقافهم أو تفتيشهم من طرف البوليس بمجرّد وجودهم خارج أحيائهم. نلاحظ في هذا العامل الأوّل للعنف المجتمعي أنّ 70% من الشبان يعتقدون أنّ هناك عنف في المجتمع، و77% يعتقدون أنّ التونسيين عنيفين فيما بينهم. وقد أشار الشبان مرارا، صلب مجموعات النّقاش، إلى ممارسة الدّولة للعنف، وأنّهم يعيشون في أحياء يسود فيها العنف. فالعنف أصبح طريقة تعبير وكذلك طريقة في الوجود، «إذا لم تكن عنيفا فليس بوسعك أن تعيش».

وبالنسبة للعنف المسلّط عليهم، لاحظنا أنّ 57,7% من المستجوبين يعتبرون أنفسهم ضحية عنف الدّولة، و56,8% ضحية العنف في بلادهم. ويبقى الشّارع الفضاء الأوّل الذي يتعرّضون فيه إلى العنف (45,8%) تليه الإدارة (38,3%).بيد أنّه توجد اختلافات في إدراك العنف من حيّ إلى آخر حسب إذا ما كان الحيّ مهيكلا (المنزه والمروج) أو غير مهيكل (الكبّارية وسيدي حسين).

إلى أيّ مدى تعتقد:	
أنّك ضحية العنف في الإدارة؟	مزيد من العنف المتصوّر داخل **الأحياء المهيكلة**
أنّ التونسيّين عنيفين فيما بينهم؟	
أنّك ضحيّة العنف العائلي؟	مزيد من العنف المتصوّر داخل **الأحياء غير المهيكلة**
أنّك ضحية العنف في العمل؟	
أنّك ضحية العنف في الشّارع؟	
أنّك ضحية العنف في حيّك؟	
أنّك ضحية عنف الدّولة؟	
أنّك ضحية العنف في الملعب؟	لا فرق بين الأحياء المهيكلة والأحياء غير المهيكلة
أنّك ضحية العنف في المدرسة أو الجامعة؟	

نلاحظ أنّه لا اختلاف يذكر بين الأحياء عندما يتعلّق الأمر بالعنف في الملاعب أو المدرسة أو الجامعة. على أنّ شبّان الأحياء المهيكلة يرون أكثر من غيرهم أنّهم عرضة لعنف الإدارة، وأنّ التّونسيين عنيفين فيما بينهم. أمّا بالنسبة للأحياء غير المهيكلة، فإنّ نسبة إدراكهم للعنف

صلب مجموعات النّقاش، عبّر شبان الأحياء غير المهيكلة عن أنّ العنف لا يتأتّى من كونهم ضحايا التهميش الاقتصادي بقدر ما يتأتّى من التهميش الحقيقي عندما يجرؤون على الخروج أحيانا من حيّهم، ويأمرهم البوليس بالعودة إليه. والعنف موجود في كلّ مكان بالحيّ، سواء في المنزل أو الشارع، ويبدو منتشرا في جميع دوائر الحياة. ويبدو أنّ العنف في أشكاله القصوى يسبق كلّ انخراط في التطرّف العنيف. وهؤلاء الشبان لا يصفون، صلب مجموعات النّقاش، أبناء حيّهم الذين التحقوا بالقتال بأنّهم أكثر عنفا منهم أو يفوتونهم في المناداة بالعنف بل هم ذهبوا بسبب انعدام الأفق وفقدان الأمل.

وحتّى عن انخراطهم في أعمال أو أنشطة داخل الحيّ، فإنّهم يصفونها بمفردات عنيفة: «افتككنا بالقوّة» هذا الفضاء أو ذاك لممارسة نشاط ما. فهم يصفون أنفسهم بأنّ صوتهم غير مسموع، ولا اعتبار لهم لدى الآخرين، وأنّ استعمال القوّة ضروري للوجود داخل الحيّ. وتُعتبر المواجهة مع البوليس من بين المواجهات الأكثر دلالة للعنف المؤسّساتي.

- **عن العنف البوليسي**

في الأقوال المصرّح بها ضمن مجموعات النقاش، يبرز إجماع على صورة البوليس الذي يمارس العنف. وهذا العنف يبدو ملازما للتمثّل الذي يحمله الشبّان المستجوبون حيث طُلب منهم إطلاق أوصاف أو خواطر بمجرّد سماع كلمة «بوليس» .

تظهر «الرشوة» و«الفساد» في المقام الأوّل (17,5%) لوصف البوليس، يليهما «الجُبن» في المرتبة الثانية (15,6%) المعبّر عنه بـ«كلاب»، ، «سُقّاطْ»، «طحّانة» . والغريب في الأمر أنّ العنف لم يرد سوى في 4% من الأجوبة مما قد يُفسّر بأنّ للبوليس الحقّ في ممارسته وهي إجابة ترتّبت عن سؤال طُرح أثناء عمل مجموعة النقاش: «ولكن أليس لهم الحقّ في أن يكونوا عنيفين؟». هناك عند بعض الشبّان نوع من تبسيط العنف: «أحنا ناكلو كفّ ونرّوحو نرقدو وآكهو، نورمال» (نحن نتلقّى صفعة ثمّ نعود إلى البيت لننام، لا أكثر، عادي». أمّا التمثّلات ذات القيمة الإيجابية في مضمون كلمات من قبيل «الأمن»، و«الاستقرار»، «حماية»... فيقع إغراقها في تمثّل سلبي لقوّات الأمن.

علاوة على ذلك، فإنّ فكرة الفساد تتعايش، عند توصيف البوليس من طرف المستجوبين، مع العنف، والجبن، والظّلم، والسّلطة، والاستغلال، وتبقى كلمة «الأمن» العنصر الإيجابي الوحيد من بين جميع هذه المفردات.

والملاحظ أنّ كلمة «طاغوت» المنتمية إلى القاموس الجهادي، لا تظهر سوى لدى 5 مستجوبين في وصف البوليس.

الرسم 1: الرّوابط بين مختلف الأجوبة في توصيف البوليس (توارد الأفكار أو علاقات التشابه)

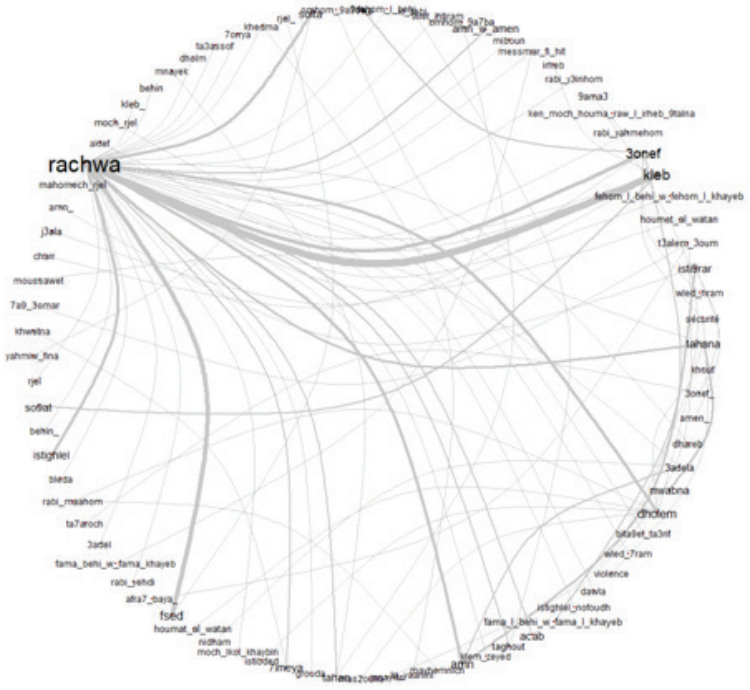

يتبيّن من خلال الاستنتاجات أنّ البوليس يمثّل، بصفته عنصرا فاعلا، طرفا معاديا جدّا رغم أنّه ضروري («أمن») ضمن السياق. وقد عبّر الشباب، ضمن مجموعات النقاش، على هذه الازدواجية بقولهم «ما نكرهوش البوليسية الكلّ، راهو كي نكرهو على سبب... عندي ولد حومتي بوليس، صاحبي» (نحن لا نكره جميع أعوان البوليس، وعندما نكره فلسبب معيّن... لي صديق بوليس من أبناء الحيّ). فالبوليس يمكن أن يكون هذا الصّديق، أو الجار، أو أحد الأقارب أمّا عدا ذلك فتَمَثُّله لا يخرج عن كونه مرتشٍ، يخدم النظام الفاسد (السيستام).

P	DF	t-value	Mean - Féminin	Mean - Masculin	
0,000033	805	-4,17489	103,6220	103,2296	أنّ الدّولة التونسية تمارس العنف
0,031067	802	-2,16002	103,1227	102,9205	أنّ التونسيّين عنيفين فيما بينهم؟
0,000000	804	6,88166	103,3700	103,9144	أنّك ضحية العنف في الملعب؟
0,004961	805	-2,81733	104,1346	103,8875	أنّك ضحية عنف الدّولة؟
0,642740	806	-0,46405	103,1677	103,1208	أنّك ضحيّة العنف العائلي؟
0,842372	805	0,19892	103,9480	103,9646	أنّك ضحية العنف في العمل؟
0,946509	805	-0,06711	103,3976	103,3917	أنّك ضحية العنف في الشّارع؟
0,506726	802	-0,66424	104,0644	103,9937	أنّك ضحية العنف في المدرسة أو الجامعة؟
0,833845	804	-0,20984	104,3119	104,2902	أنّك ضحيّة العنف في الإدارات؟
0,246741	803	-1,15915	103,3374	103,2213	أنّك ضحية العنف في حيّك؟

يسمح هذا التمثّل، مضاف إليه تصوّر عنف الدّولة على النحو الذي ورد سابقا، باستخلاص فكرة أنّ العنف المؤسساتي شبه ملازم للسّلطة ودوائرها حسبما خَبِره جزء كبير من المستجوبين.

من جهة أخرى، توجد فروق هامّة بين الرّجال والنساء من حيث إدراك العنف أو تصوّره، سواء كان ممارسا من طرف الدّولة أو من المواطنين أنفسهم. هذا ولم نلحظ اختلافا يذكر بالنسبة لأشكال العنف الذي يتعرّضون في مختلف مستويات العمل، والشارع، والجامعة، والإدارة، والحيّ، وحتّى العائلة.

إنّ كلّ عمل عنيف أو مظهر سلوكي يهدف إلى المساس بالحرمة الجسدية أو المعنوية للغير يحمل في ذاته معنى معيّنا، ويبعث برسالة إلى الشخص أو مجموعة الأشخاص المستهدفين. فالأعمال العنيفة المرتكبة في هذا الإطار، أو التي يُعلَن عنها في إطار أيديولوجي، تحيل إلى حدود وقع تجاوزها في المساس بالغير، وتستهدف على المستوى الرّمزي ما يمثّله هذا الشّخص في نظر المجموعة التي ينتمي إليها.

تبيّن استنتاجات هذه الدراسة أنّ النّزاع بين «هم» و«نحن» سابق الوجود، أي بين الذين بيدهم سلطة القرار، والسلطة الاقتصادية، والسياسية، و«نحن» شباب الحيّ. وكما ذكر بعضهم ضمن مجموعة النقاش: «كنّا داخل قاعة في الحيّ نلعب البِيَازْ، في الأثناء كانت الموسيقى تبثّ رسائل كراهية وعنف على نحو متكرّر. وإذا بالكثير منّا، عند خروجهم من القاعة، لم يعد لهم، لا شعوريا، من غاية أخرى سوى الالتحاق بأولئك الذين سافروا إلى مناطق النّزاع».

فالخطاب المتطرّف المحرّض على العنف يتصادى هنا مع المعيش اليومي. وبتعبير حنّا آرنت (1952)[37]، إنّ التماسك المقنع للأيديولوجيا هو الذي يصبح مصدر خطر وتهديد بالمرور إلى الفعل العنيف. فالانخراط الأيديولوجي يكتسب، إذن، شكل أعمال عنيفة تتجاوز القانون وتمثّل، وفق منطق الاستمرارية، ردّ فعل على مظلمة متصوّرة. ثمّ يأتي الخطاب الأيديولوجي العقلاني ليبرّر لاحقا تلك المتعة النّابعة من ممارسة العنف، ويضمن بذلك تماسكا نفسيا من خلال إضفاء المعنى على فيض النزوات الطافحة.

إنّ الانخراط في هذه المجموعات، والذي يصفه البعض بأنّه منزلق انحداري، يحدث عندما تصبح الأيديولوجيا الوسيلة الوحيدة لفضّ نزاع نفسي داخلي مع الذّات، وتغدو الطريقة الوحيدة لمكافأة معاناة ذاتية، والتعويض عن هشاشة نرجسية. وطالما يملك الشخص موارد ذاتية أو اجتماعية تساعده على عدم الانقياد إلى هذا الخطاب، يظلّ محميا ضدّ هذا الانحياز. فعديد الشبان من الذين قابلناهم يشعرون بأنّهم عاجزون على الانتماء إلى خلية إرهابية أو أنّ الأمر استحال عليهم، لكنّهم يشعرون أنّهم جزء لا يتجزّأ من قضيّة إخوتهم، أو أصدقائهم، أو زملائهم السابقين في الدّراسة أو جار يدافعون عنه. وهم لا يبرّرون عدم التحاقهم بالجهاد بدواع أيديولوجية بل لأسباب أخرى مثل العائلة، والخوف...

37 ARENDT H., (1952), Idéologie et terreur, trad. fr. Paris, Hermann, 2008.

إنّ ذلك النّوع من التّيه الهووي الذي يسكن هؤلاء الشبان، الباحثين عن الاعتراف بهم، هو الذي يدفعهم إلى تبنّي قضية وأسلوب عمل متطرّف وراديكالي كحلّ متوهّم لسعيهم الهووي. وقد يترتّب عن الواقع المشوّش أو المتحوّل تأثير على نفسية الفرد، وغياب لعنصر التنازع في داخله فيتوفّر عامل التشجيع على ارتكاب أفعال عنيفة.

فالإدراك المشوّش للواقع الخارجي أو الاجتماعي ينتج عن غياب رؤية استراتيجية ومعيش يومي من المظالم والتهميش دون أيّ تغيير ملموس منذ نهاية النظام الاستبدادي. ويكتسي الفعل الأيديولوجي العنيف محاولة متطرّفة للدفاع عن الهوية، يساعده في ذلك خلل يطال ما فوق الأنا بحيث لم يعد ممكنا حجب النزوات الطافحة أو كبتها وفق مبدأ الواقع ومتطلباته. فالنّظام الشّمولي ترتّب عنه فشل في بناء كلّ من ما فوق الأنا، والنّظام، والسّلطة المعنوية، وأصبح الشبان ينظرون إليها بصفتها فاشلة وتمارس العنف دون أيّ عقلانية.

كما أنّ النّظام الشّمولي قد أضفى على المؤسسات العمومية صبغة قمعية وعنيفة. فالمدرسة، المفترض فيها اكتساب طابع اجتماعي، أصبحت توصف كأوّل منظومة يعيش فيها الفرد التفاوتات واللامساواة المولّدة للكبت واحتقار الذّات. ولم يعد للفرد وجود سوى من أجل خدمة النظام، فـ»حتّى الأنشطة الموجودة في الحيّ كانت تحوم حول أنشطة الحزب القائم». فبعد النداءات الثورية في طلب الكرامة، أصبح الشبان يطالبون بأن يتحوّلوا إلى فاعلين في حياتهم الخاصّة، وفي حيّهم، رغم أنّهم يرون الطريق صعبا بل مستحيلا أحيانا. هكذا يصبح الانخراط في التطرّف العنيف الخيار الوحيد لانتهاج طريق الهدم المطلق.

الاستنتاجات

يندرج هذا العمل ضمن موجة الأعمال البحثية الذي تُبيّن أنّ قصّة حياة إنسان و/أو قصّة حيّ يمكن أن تقود الفرد إلى الانخراط في أيديولوجيا معيّنة وتدفعه إلى ارتكاب أعمال عنيفة باسمها. ويقترح هذا العمل دراسة التّواصل بين الفكرة والانتقال إلى الفعل. فالانخراط أو الالتزام الإيديولوجي يندرج هنا كمخرج ممكن لوقائع حياة صعبة يتعرّض لها الشّخص في علاقة بالإشكالات النفسية الخاصّة بكلّ فرد، وكذلك بتأثيرات الواقع الخارجي الذي غالبا ما يعيشه، هذا الفرد، كعنف مسلّط عليه.

ويظهر من نتائج الاستبيان تفوّق الإطار المرجعي الدّيني على الإطار المدني كلّما تعلّق الأمر بالحكم على النّظام الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تسلّط هذه النتائج الضّوء على نقطة هامّة مخالفة لما يعتبر من المسلّمات أو يدخل في باب البديهيات وهي أنّ الإطارين المرجعيين (الديمقراطي والدّيني) ليسا في تناقض مع بعضهما البعض عندما يتعلّق الأمر بتمثّل الدّولة (جزء من المستجوبين ينخرطون في الاثنين معا). وتعتبر مجموعة من الشبان المستجوبين أنّ فكرة الحكم الديني وتطبيق «القوانين الإلهية» يمكن أن يكونا حلّا لفشل الدّولة، دون أن يؤدّي ذلك إلى الالتزام الصريح بالإسلام السياسي. في نفس الاتّجاه، ترى أغلبية من الشبان المستجوبين أنّ «إرادة الشّعب» و«الإرادة الربانية» ليسا متعارضين في مستوى التمثّلات. فـ«الشّعب»، في رأيهم، يتطلّع إلى تطبيق الإرادة الربانية. فـ«إرادة الشّعب» و«الإرادة الربانية» متناغمين تماما.

لذا، من المهمّ التمييز بين البُعدين، بُعد التطلّع إلى مجتمع يحترم القواعد الدّينية، وهو تطلّع نجده لدى الشبان الذين يعتبرون أنّ المجتمع غير عادل؛ وبُعد التّطلّع إلى نظام سياسي ديني، وهو تطلّع غير مؤثّر في المجموعة المستجوبة. ويظهر، جليّا، أنّ النّزعة، التي لاحظناها أحيانا، في طلب حوكمة مستلهمة من «القوانين الإلهية» لا تعني البتّة انخراطا في فكرة الدّولة الإسلامية على النّمط المطروح اليوم. بيد أنّ ذلك لا يمنع، في رأينا، تلقّفهم لصدى خطاب متطرّف قادر على توظيف الإحساس بالظّلم والمعاناة من العنف. فالخطاب الجهادي الذي يعتمد، كرأس حربة، استرجاع الكرامة بإضفاء معنى جديد عليها بالنّظر إلى الواقع المعيش في ظلّ العنف والإهانة والظلم، قد يجد في هذا الواقع تربة خصبة لما يقدّمه من بدائل تعوّض مشاعر الضيق بالحياة برؤية تمجيدية، وتبثّ خطابا إيديولوجيا يبرّر القطيعة مع المجتمع، ويقلب الأدوار، فيتحوّل الشبان الملفوظين إلى شبان «لافظين» بدورهم للمجتمع غير العادل والكافر، ويتجنّدون باسم اللّه أي باسم الحقّ والعدل لمحاربته. إنّ الوظيفة المهيكلة، التي يؤدّيها القانون والمحظور، لم تعد فاعلة في مناخ يسوده غياب العدل، والتهميش، وفي أعقاب نظرة سلبية للغاية إلى البوليس والدّولة.

وهنا سوف يتكفّل العامل الديني بهذه الوظيفة المهيكلة، ويعيد بناء ما وراء الإطار (الميتا-إطار) الذي هو ضروري لكلّ بناء نفسي. فطابعه العادل، والأخلاقي، والثابت يوفّر ميتا-إطار مَطمْئِن وقابل لأن يكون مرجعا موثوقا من شأنه إضفاء المعنى على المُثُل المفقودة ويمنحها قيمتها.

أمّا عن العنف الذي أشار إليه الشباب في هذه الدّراسة، فهو ملازم للعلاقات الاجتماعية،

وهو عنف مبثوث ومعمّم يُدرَك كمعطى مجتمعي يعوّض العيش المشترك؛ فلا ننسى أنّنا نمرّ بمرحلة تركت فيها حريّة التّعبير مكانها إلى الوساطة والتعبير عن العنف.

إنّ الإرهاب وعنف الحشود يثيران الأهواء والمشاعر، وسوء الفهم، والخوف، ويشجّعان، في أغلب الأحيان، المواطنين الأكثر سلمية على مطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة، وعنيفة مثل إعلان حالة الطّوارئ التي تشرّع الباب أمام جميع التجاوزات الأمنية. ولعلّ أفضل تعليق هو ذلك الذي ورد على لسان أحد الشبّان المستجوبين في قوله: «من المفروض أن الشعب هو الذي يكون في حالة طوارئ بالنّظر لما يتعرّض له من قمع من طرف الدّولة، وليس العكس». فأن يُنظّم النّاس في شبكات، وتُراقب حركتهم داخل فضاء هندسي، ويدارون كأشياء، أ ليس ذلك شكلا من أشكال العنف؟

لقد ولّدت سياسة الترهيب في تونس ظاهرة تحوّلت إلى عادة متداولة في القبول السلبي بالأمر الواقع («لا تحشر أنفك فيما لا يعنيك»)، وعدم الإشارة إلى الأشخاص الحاملين لأفكار متطرّفة وتجاشيهم قدر الإمكان، بل بلغ الأمر حدّ خلق عملية فكّ ارتباط كامل بهم وتحويلهم إلى غرباء عنّا. هذه السياسة الأمنية التي تستهدف الشباب، بالأساس، جعلت منه ما يمكن تسميته بـ «طبقة خطيرة». وهو ما يعني بالنسبة لهؤلاء الشبّان أقصى درجات التهميش التي يمكن تشبيهها بالمرآة التي توضع أمامهم ليروا فيها هوّة العدم التي تستقرّ فيها ذواتهم، ولم يعد لهم ما يخسرونه في هذه الحياة، فيتحوّلون، كما يقول ب. أوجيلفي B. Ogilvie (2012) إلى ما يمكن تسميته بالإنسان القابل للرّمي به في سلّة المهملات، أو في سياقنا نحن «الشباب القابل للرّمي به».

فهل يعدّ الانخراط في التطرف العنيف جوابا عن هذا العنف؟

إنّه لمن المذهل تبيّن مدى الرّعب الذي يثيره، في جانب معيّن، التماهي مع ضحايا بريئين، وما يولّده من ردّ فعل يشبه، إلى حدّ كبير، المنطق الذي يستند إليه الإرهابيّين أنفسهم في خطاباتهم. هكذا يظلّ هذا التقابل العدائي «نحنُ /هُمْ» يتعزّز باستمرار بالأعمال الإرهابية، لا فقط في خُطب السياسيين بل في ردود فعل الملايين من الأناس العاديين. فهذه الدّراسة تبيّن إلى أيّ مدى أنتجت السنوات الطويلة من السياسات الأمنية، القائمة على الخوف من الآخر، مزيدا من العنف المتصوّر والمسلّط. إن» الاستسلام للعنف يعني، بطريقة ما، تبنّي نفسية المعتدي (لا سيّما من حيث توسيع الفجوة وخطر التّماهي). أمّا الاستسلام للخوف، فيعني الانتصار الماكر للإرهاب.

بيبليوغرافيا

Abdi N., (1994), « Implications théoriques et méthodologiques des notions de pauvreté, d'exclusion sociale et de marginalisation », Numéro spécial des cahiers de CERS, série sociologie.
Arendt H., (1952), Idéologie et terreur, trad. fr. Paris, Hermann.
Ayari M. (2017), « Les facteurs favorisant l'extrémisme violent dans la Tunisie des années 2010", Rapport PNUD.
Ben Alaya D. (à paraître). Jihadism as a form of lay thinking : a « re-anchorage » process hypothesis, In Stamos Papastamou & Pascal Moliner (Ed.), Serge Moscovici's work : Legacy and perspective, Presses Universitaires de La Méditerranée, Coll. :Psychologie, Santé, Société.
Bronner G. (2009), La pensée extrême : Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques, Paris, Ed Denoel.
Commission Européenne (2017), Règlement Délégué (UE) …/... de la Commission du 13.12.2017 portant modification du règlement délégué (UE) 2016/1675 complétant la directive (UE) 2015/849 du Parlement européen et du Conseil en ce qui concerne l'ajout de Sri Lanka, de Trinité-et-Tobago et de la Tunisie dans le tableau figurant au point I de l'annexe, C (2017) 8320 final, Bruxelles.
Corcuff P. (2005), « Le pari démocratique à l'épreuve de l'individualisme contemporain », Revue du MAUSS, 2005/1 (n° 25), pp 65-78.
Dobry M. (1986), Sociologie des crises politiques, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques Paris, Politique, n° 12 , p. 123-128.
Favre P (1997), « Didier Bigo, Polices en réseaux. L'expérience européenne », Revue française de science politique, vol. vol. 47, no. 2, pp. 227-232.
Fassin D., (2009), « Les économies morales revisités », Annales HSS, novembre-décembre 2009, n°6, p. 1237-1266.
Gafimoan, C. 2016, Anti-money laundering and counter-terrorist financing measures: Tunisia Mutual Evaluation Report, p.4. Gafimoan, C. (2017), 2nd Enhanced Follow-Up Report for Tunisia Re- Ratings Request Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism, p.1. **H**ecker, M. (2018). Les djihadistes en France face à la justice. Etudes de l'IFRI, Focus stratégique, 79.
Huysmans J., (1998), « Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité », Cultures & Conflits, n°31-32, pp. 177-202.
Ion J. et Peroni M., (1997), Engagement public et exposition de la personne, Ed° de L'aube.
Kepel, G., (2008). Al-Qaïda dans le texte, nouv. Ed. Puf.
Khosrokhavar F., (2014), Radicalisation, Editions de la Maison des Sciences de l'Homme.
Melliti I. et Moussa H., (Dir.) (2018), Quand les jeunes parlent de l'injustice, l'Harmattan.
Olgilvie B. (2012), L'homme jetable : Essai sur l'exterminisme et la violence extrême, Ed° Amsterdam.
Taylor, C. (1992), Multiculturalism and the Politics of Recognition (Edited by Amy Gutmann). **P**rinceton University Press, Princeton.
Tsoukala A ;, « La légitimation des mesures d'exception dans la lutte antiterroriste en Europe », Cultures & Conflits [Online], 61 | printemps 2006, p.3.
Weber M., (1959), Le savant et le politique, Plon, pp 83-85.

الملاحق

N° QUESTIONNAIRE : ..... الاستجواب رقم
Ville : ..... المدينة
Commune : ..... البلدية
Quartier : ..... الحي

Nous sommes du FTDES et menons une enquête sur l'opinion des tunisiens à propos de la situation du pays. Nous sommes neutres et n'appartenons à aucun parti ni mouvement politique. Seule l'opinion des gens nous intéresse. Cette enquête va servir à mieux comprendre comment les tunisiens voient leurs conditions de vie.

احنا من المنتدي التونسي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية نعملو في تحقيق علي راي التوانسة في وضعية البلاد , احنا محايدين والي يهمنا فقط راي الناس . الدراسة هذي باش تفهمنا كيفاش التوانسة يشوفو ظروف حياتهم .

1) Sexe الجنس : Féminin مؤنث □ Masculin مذكّر □
2) Age : ..... السن
3) Statut civil الحالة المدنية : Célibataire اعزب □ Marié متزوّج □ Divorcé مطلّق □
Autre : ..... وضعية أخري
4) Nombre d'enfants : ..... عدد الاطفال
5) Profession : ..... المهنة
6) Niveau d'études المستوي التعليمي : Sans لم يدخل المدرسة □ Primaire ابتدائي □
Secondaire جامعي □ Supérieur تكوين مهني □

Voici une série de questions qui concernent ton opinion personnelle. A chaque question, tu dois dire si tu es tout à fait, assez, plutôt pas, ou pas du tout d'accord. Il n'y a ni bonne ni mauvaise réponse. Seule ta propre opinion compte. Les réponses resteront anonymes.

هذي مجموعة من الاسئلة متعلقة برايك الشخصي . علي كل سؤال تقول لنا اذا كنت موافق بالكامل والا شويّة وإلا موش موافق بالكل

Jusqu'à quel point penses-tu : الي حد تتصوّر الي	Tout à fait برشا	Assez الاقرب أي	Plutôt pas الاقرب لا	Pas du tout بالكل	Non concerné ما يعنينش
7) Qu'en Tunisie, les personnes des classes aisées sont sensibles ou pas à ce que vivent les personnes des classes pauvres ? التوانسة الاغنياء يحسّو بالي يعيشوه الناس الفقراء ؟					
8) Que tu vis dans une société équitable? انت تعيش في مجتمع يعطي لكل حد حقو ؟					
9) Que tu vis dans une société égalitaire? انت تعيش في مجتمع عادل ؟					
10) Qu'en Tunisie, les lois s'appliquent de la même manière pour tout le monde ? في تونس القوانين تطبّق بنفس الطريقة علي الناس الكل ؟					
11) Que l'Etat tunisien se soucie ou non des classes pauvres ? الدولة التونسية تفكر في الطبقات الفقيرة ؟					
12) Que l'Etat tunisien se soucie ou non des classes riches ? الدولة التونسية تفكر في الطبقات الغنية ؟					
13) Que l'Etat tunisien se soucie ou non des vrais problèmes des gens ? الدولة التونسية تفكر والا لا في مشاكل الحقيقة متاع الناس ؟					

14) Que l'Etat tunisien avantage les classes pauvres par rapport aux classes aisées? الدولة التونسية تبجّل الفقراء علي حساب الطبقات اللاباس عليها ؟					
15) Que tu subis une injustice dans ton pays? انت تتعرض للظلم في بلادك ؟					
16) Que tu es marginalisé dans ton propre pays? انت مهمّش في بلادك ؟					
17 Que tu subis une privation en vivant dans ton pays? الي انت محروم في بلادك ؟					
18) Que tu subis une inégalité dans ton pays? انت تتعرض للامساواة ؟					
19) Que tu es respecté dans ton pays? أنت عندك قيمة في بلادك ؟					
20) Que tu es discriminé dans ton pays? تتعرض لتمييز ؟					
21) Que tu es pris en considération dans ton pays? انت حاسبينك في بلادك ؟					
22) Que tu es entendu dans ton pays? أنت صوتك مسموع ؟					
23) Que tu es opprimé dans ton pays? انت مقيّد في بلاد / ماكش حر ؟					
24) Que tu es victime de violence dans ton pays ? انت معرض للعنف في بلادك ؟					

25) Que tu es victime d'abus de pouvoir en Tunisie? انت ضحيّة استغلال سلطة ؟					
26) Que tu as ton dû dans ton pays ? انت قاعد تتحصّل علي حقك في بلادك					
27) Que l'Etat tunisien te veut du bien ? الي الدولة تحبّلك الخير ؟					
28) Que l'Etat tunisien répond aux besoins de santé des tunisiens ? الدولة توفر الحاجيات الصحّية ؟					
29) Que l'Etat tunisien répond aux besoins de base des tunisiens ? الي الدولة توفر الحاجيات الاساسية للتوانسة ؟					
30) Que l'Etat tunisien répond aux besoins d'éducation des tunisiens ? ان الدولة التونسية توفر حاجيات التعليم للتوانسة ؟					
31) Que l'Etat tunisien répond aux besoins économiques des tunisiens ? أن الدولة توفر الحاجيات الاقتصادية للتوانسة ؟					
32) Que tu es concerné par la situation du pays ? انت معني بالوضعية متاع البلاد ؟					
33) Que tu peux faire quelque chose pour améliorer la situation du pays ? انك تقدر نعمل شيء يحسّن / يطوّر وضع البلاد ؟					

34) Que la situation du pays risque de s'améliorer à l'avenir ? انو وضعيّة البلاد تنجم تتحسن في المستقبل ؟					
36) Que voter aux élections sert à quelque chose ? ان التصويت في الانتخابات يصلح لحاجة ؟					
37) Que l'Etat tunisien pratique la violence ? ان الدولة التونسية تستخدم العنف ؟					
38) Que les tunisiens sont violents entre eux ? ان التوانسة عنيفين بين بعضهم ؟					
39) Que tu es victime de violence dans ta famille ? انك ضحيّة عنف في العائلة ؟					
40) Jusqu'à quel point tu penses-tu être Que tu es victime de violence au travail ? الي أي حد تعتقد انك ضحية عنف في العمل ؟					
41) Que tu es victime de violence dans la rue ? أنك ضحيّة عنف في الشارع ؟					
42) Que tu es victime de violence au stade ? انك ضحية عنف في الملعب / في الفيراج ؟					
43) Que tu es ou a été victime de violence à l'école ou à l'Université أنك ضحيّة عنف في المدرسة / في المعهد أو في الجامعة ؟					
44) Que tu es victime de violence dans les administrations ? أنك ضحيّة عنف في الادارات العمومية ؟					

45) Que tu es victime de violence dans ton quartier ? أنك ضحيّة عنف في الحومة ؟					
46)Que tu es victime de violence dans ton quartier ? أنك ضحيّة عنف في النهج ؟					

47) **Si je te dis le mot POLICE, quels sont les 3 mots ou expressions qui te viennent tout de** suite à l'esprit de manière spontanée ?

اذا نقلك كلمة بوليس شنيّة ثلاث تعابير / كلمات يجيو في بالك مباشرة وبصورة عفوية ؟

Mots ou expressions الكلمات / التعبيرات	Ordre d'importance الترتيب حسب الاولوية
.....	.....
.....	.....
.....	.....

Parmi les mots que tu viens de donner : ..... من بين الكلمات الي قلتهم :

48) Lequel est le plus important selon toi pour décrire la police ? (mettre le chiffre devant le mot le plus important dans le tableau ci-dessus).....
..... 1 ماهي الكلمة الاهم حسب رايك رقم

49) Quel est le mot qui vient après ? (mettre le chiffre 2 devant le mot).....
..... 3 اللكلمة الي جي في الاخير

50) Quel est le mot qui vient à la fin ? (mettre le chiffre 3 devant le mot

51) Si cela est possible, serais-tu intéressé de participer à l'amélioration de la situation du pays ? ..... اذا كان ممكن هل انت ماذابيك تحسين وضع البلاد ؟

Non لا □ Oui نعم □

51) Si oui, comment ?..... اذا كان نعم باي طريقة ؟

52) Comptes-tu voter aux prochaines élections ..... تفكر باش تصوّت في الانتخابات القادمة؟

Non لا □ Oui نعم □

53) Précisez pourquoi..... علاش ؟

54) A ton avis, la situation du pays dépend de plusieurs réponses possibles .... حسب رايك الوضعيّة في البلاد مرتبطة بعدة أجوبة ؟

De la transition démocratique الانتقال الديمقراطي	
Du respect ou non des droits de l'homme احترام او عدم احترام حقوق الانسان	
De l'application ou non des lois de Dieu (char3 rabbi) تطبيق والا عدم تطبيق شرع ربي	
De puissances étrangères القوي الاجنبية	
Du respect ou non de la religion احترام او عدم احترام الدين	
Des tunisiens التوانسة انفسهم	
De la volonté de Dieu ارادة ربي	
De forces inconnues قوي مجهولة / مخفية	
Autres اسباب اخري	

55) A ton avis, de quoi l'avenir du pays dépendra-t-il ? (plusieurs réponses possibles)

..... حسب رايك مستقبل البلاد مرتبط ب ؟

De la transition démocratique الانتقال الديمقراطي	
Du respect ou non des droits de l'homme احترام او عدم احترام حقوق الانسان	
De l'application ou non des lois de Dieu (char3 rabbi) تطبيق والا عدم تطبيق شرع ربي	
De puissances étrangères القوي الاجنبية	

Du respect ou non de la religion احترام او عدم احترام الدين	
Des tunisiens التوانسة انفسهم	
De la volonté de Dieu ارادة ربي	
De forces inconnues قوي مجهولة / مخفية	
Autres اسباب اخري	

56) Ton avenir dépendra à ton avis (plusieurs réponses possibles) .....

مستقبلك حسب رايك مرتبط ب عدة أجوبة ؟.....

De te volonté ارادتك الشخصيّة	
De tes efforts مجهوداتك	
Des autres الـآخرين	
De ton engagement professionnel التزامك المهني	
Des circonstances الظروف / المتغيرات	
الرشوة	
الأكتاف و المعارف	
De la chance الحظ	
Du destin القضاء والقدر	
De la volonté de Dieu ارادة اللّه	
De ton engagement dans la société civile التزامك في المجتمع المدني	
De l'Etat الدّولة	
De ton entourage proche محيط القريب	
Autres اسباب اخري	

56) Ton avenir dépendra à ton avis (plusieurs réponses possibles) .....

57) هل تعتقد أنو فما عباد يمثلو تهديد للمجتمع التونسي؟ نعم ☐ لا ☐ en Tunisie

إذا كان نعم، شكونهم؟ .....

58) Penses-tu qu'il existe des forces extérieures à la Tunisie, qui constituent une menace pour la société tunisienne ?

هل تعتقد أنو فما قوى أجنبية في تونس تمثل خطر على المجتمع التونسي ؟ .....

☐ Oui ☐ Non

أي☐ لا ☐

59) Si oui, lesquelles ?.....

اذا أي , أنهم ؟ .....

هل تعتقد أنو المجتمع التونسي مبني على أسس باهية ؟

أي☐ لا ☐

لماذا ؟ .....

60) إلى أي حد مستعد باش تقوم بمجهود إضافي خاص:

	مستعد علخر	مستعد شوية	موش مستعد	موش مستعد جملة	مانعرفش
على خاطر والديك					
على خاطر خواتك					
على خاطر أقاربك لخرين					
على خاطر أصحابك					
على خاطر ناس ما تعرفهمش					
على خاطر تونس					
على خاطر التوانسة الكل					
علي خاطر الحي					
على خاطر مدينتك / بلديتك					
علي خاطر أصلك					
علي خاطر جهتك					
على خاطر دينك					
Autre علي خاطر حاجة أخري					

61) As-tu appartenu ou appartiens-tu actuellement à (mettre une croix devant les bonnes réponses).....

هل انتميت وإلا تنتمي اليوم (عدة أجوبة) ؟.....

Un parti politique حزب سياسي	
Un syndicat نقابة	
Une association جمعية	
Une corporation منظمة مهنية	
Une amicale ودادية	
Autre أخري	

62) إلى أي حد تحس روحك تنتمي؟ .....

	انتماء قوي	انتماء صغير	ما ننتميش	ما ننتميش جملة	مانعرفش
لـ جيهتك					
لـ حومتك					
لـ العايلة الموسعة					
لـ مدينتك ولا قريتك					
لـ بلادك					
لـ شلّة أصحابك					
لـلمجموعة إلي تخدم معاها					
لـ الطبقة الاجتماعية متاعك					
لـ عايلتك					
لـمدرستك					
الامة العربية					
الامة الاسلامية					
Autre آخر					

63) إلى أي حد تحس روحك ؟ .....

	إحساس قوي	إحساس متوسط	ما نجسش روحي	ما نجسش روحي جملة	مانعرفش
مسلم(ة)					
إفريقي(ة)					
متوسطي(ة)					
عربي(ة)					
مغاربي(ة)					
تونسي(ة)					
مجرّد إنسان(ة)					
مواطن(ة) ينتمي للعالم					
Autre					

64) Pour que la société tunisienne aille mieux, qu'est-ce qu'on faudrait faire selon toi ? (plusieurs réponses possibles) .....

حتى تصير الامور أحسن للمجتمع التونسي شنوة يلزم نعملو ؟ .....

Changer le gouvernement نغيّر الحكومة	
Changer la constitution نغيّر الدستور	
Respecter les lois de Dieu (char3 rabbi) نحترمو شرع ربي	
Changer le comportement des tunisiens نغيرو سلوك التوانسة	
Changer les mentalités des tunisiens نغيرو الذهنيات	
Appliquer une gouvernance religieuse نطبقو حكم اسلامي	
Appliquer les principes de la démocratie نطبقو مبادئ الديمقراطية	
Appliquer la laïcité نطبقو العلمانية	
Appliquer les droits de l'homme نطبقوا مبادئ حقوق الانسان	
Autres اخري	

65) Existe-t-il dans le monde un Etat modèle, à suivre, selon toi .....

هل توجد في العالم دولة كمثال يلزم نتبعوها ؟ .....
☐ Non ☐ Oui
☐ لا ☐ أي

66) Si oui, lequel ?.....

اذا نعم شكون ؟ .....

67) Quelle est selon toi, la gouvernance la plus légitime ? (un seul choix possible?.....

حسب رايك الحكم لي يلزم يطبق في البلاد لازم يكون قايم على ؟ .....

Celle fondée sur la volonté du peuple الي تقوم علي ارادة الشعب	
Celle fondée sur le bien-être des individus نغيّر الدستور	
Celle fondée sur la volonté de Dieu الي تقوم علي شرع ربي	
Celle fondée sur l'intérêt collectif الي تقوم علي الصالح العام	
Autres اخري	

68) Jusqu'à quel point comprends-tu une personne qui ne respecte pas une loi parce que (plusieurs réponses possibles)?.....

الي أي حدّ تتفهم انسان لا يحترم القانون (أجوبة عديدة) ؟ .....

	Je comprends tout à fait اتفهم بالكامل	Je comprends assez الأقرب نتفهم	Je ne comprends pas vraiment الأقرب ما نتفهمش	Je ne comprends pas du tout لا اتفهم بالمرة / بالكل	Ne sais pas لا اعرف
Cette loi est contraire à ses intérêts personnels القانون مخالف لمصالحو الشخصية					
Cette loi est contraire aux droits de l'homme القانون مخالف لحقوق الانسان					
Cette loi est contraire aux intérêts de personnes proches القانون مخالف لمصالح المقربين					
Cette loi est contraire à la religion القانون مخالف للدين					

Cette loi ne lui paraît pas importante القانون يظهرو غير مهم					
Autres اخري					

69) Jusqu'à quel point penses-tu qu'il est de notre devoir de ?.....

	C'est tout à fait de notre devoir هذا واجبنا	C'est plutôt de notre devoir نجمو نقولو واجبنا	Ce n'est plutôt pas de notre devoir نجمو نقولو موش واجبنا في الاصل	Ce n'est pas du tout de notre devoir موش واجبنا	Ne sais pas لا اعرف
Défendre sa patrie quitte à faire de très grands sacrifices ندافعو علي الوطن / البلاد ونقدو تضحيات كبيرة					
Défendre ses droits quitte à faire de très grands sacrifices ندافعو علي حقوقنا ونقدمو تضحيات كبيرة					
Défendre sa religion quitte à faire de très grands sacrifices ندافعو عن الدين ونقدمو التضحيات الكبيرة					
Défendre la démocratie quitte à faire de très grands sacrifices ندافعو عن الديمقراطية ونقدمو التضحيات الكبيرة					
Défendre ses proches quitte à faire de très grands sacrifices ندافعو عن المقربين ونقدمو التضحيات الكبيرة					
Autres اخري					